

ترجم بيا ملون معها معاملته العارفة بخلاف اسم الجنسان التعيين والتعريف  
الانثى والذكر فالعلم يدل عليه مجزؤه واسم الجنس بالانثى واما الكلي الطبيعي فلا مناسبة بينه وبين اسم  
الجنس المناسب له انما هو نفس الجنس وليس كل جنس يكون كلياً طبيعياً فالجنس اعم من الكلي الطبيعي  
مفروض مفهوم الكلي ونفس الكلي جنس فالجنس اعم مطلقاً واما الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس فهو ان  
اسم الجنس يقع على الواحد والاثنتين بالوضع بخلاف اسم الجمع الثانية لا اختصاص للجنسية بالفرادة  
بل قد يحصل في الجمع ايضاً لا بمعنى ان المراد من الجمع هو الجنس الموجود في ضمن جماعة كما يقع في النكرة ان  
الجنس في الطبيعة مع قيد وحد غير معينة بل بمعنى ان الجماعة ايضاً مفهوم كلي حتى ان جماعة الرجال  
ايضاً مفهوم كلي فكل تقويد جميع الصور المقدمة فيه فيق لفظ رجال مع قطع النظر عن اللام والستون  
موضوع لما فوق الاثنين وهو يشمل الثلثة والاربع وجميع رجال العالم فقدمون ويراد به الوجهة  
اعني جماعة واحدة مثل النكرة الانفرادية في المفرد وقد يميزون لمحض التمكن ويراد به الهيئة بدون ملاحظة  
التعين كما في قول الشاعر اقوم ال خما امرئاء وقد يعرف ويراد بالجنس والهيئة مثل لا اترجم  
بل الا بكاء اذا اراد جنس الجميع وقد يراد به الجمع المعهود اذا كان هناك عهد خارجي وقد يراد به  
العهد الذهني كقولهم لا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون  
سبيلاً ان قلنا يكون الجملة صفة للمستضعفين بل وقد شئنا ويقال رجالان وقد يجمع كرجل ورجلات  
الى غير ذلك واما التثنية فلا يجري جميع ما ذكر فيه فان القدر المشترك بين كل واحد من المجموع ومجموعها  
موجود وهو مفهوم جماعة الرجال بخلاف رجلان فان مفهوم الاثنين من الرجال مشترك بين كل واحد  
من الاثنين بخلاف المجموع فانه ليس من افراد الاثنين من الرجال ولكن التثنية ايضاً قد يراد به  
النكرة وقد يراد بها العهد الخارجي بل العهد الذهني ايضاً وقد يراد به الاستقراء فالجنسية  
تدبر الجميع كما ان الجمعية تدبر الجنس ثم ان الجمع المعرف باللام قد يراد به الجنس معني ان الجمع يعرف  
بلاهر الجنس فيسقط عنه اعتبار الجمعية ويبقى اشارة الجنس بمجرى اشارة الواحد ايضاً منه والى  
هذا ينظر قولهم في تعريف الحكم بانه خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين حيث نقض بالجوهر  
مثل وجوب صلوة الليل على النبي ص بان المراد جنس الفعل وجنس المكلف ولكنه يجوز ان  
انسلخ معنى الجمعية لا يجب ان يكون اللفظ حقيقة في المفرد كما صرح به ان قوليهم فذلك سبب كرجل الخيل  
مباشرة وينفون ان قتلوا افلاً وقد قالوا واحد منهم مع ان انسلخ الجمعية لا يوجب انسلخ العم

٤١  
 وحصول العلم بالعلل في غاية الجهد وان كان بسيطاً او كان هو نفس المركب  
 اليه فاستقر في الوجود في تحصيله اذ لا يمكن بعد تتبع جميع الأدلة وهو  
 مستغرق للوقائع غالباً مفرقة للمقصود مع انه عسر عظيم ومخرج  
 شديد وهما صفتان في الدين بالاجماع واللايات والاضار فتثبت  
 كفاية العمل بالظن مطم فبقولنا نحن فيه ان العلم بعدم المخصص في  
 العلم غير ممكن عالياً بل يحصل ما يمكن فيه العلم مستلزم لتقوية العمل  
 بل في العمومات وهذا التقوي يندفع ما قد يتوهم ان ذلك يقتضي  
 جواز العمل بالظن في البعض وان العمل بالظن انما يقو في العلم يمكن حصول  
 تحصيل القطع وهو مخالف لما هو المعهود من طريقهم في الفقه من جواز  
 العمل بالظن وان امكن تحصيل العلم في بعض الاحكام ايضا فان المراد في  
 هذا الاستدلال ان العمل بالظن في الكل انما هو لا جمل ان تحصيل العلم  
 فيما يمكن فيه من الصور النادرة لوجب تقوية العمل بالاكثروا العسر  
 المخرج لانه لا يجوز العمل بالظن الا فيما لا يمكن القطع واما ما يمكن ان الوجه للمفكر بل قد  
 تحصيل اليقين القطع بعدم المخصص في العمل على العلم فهو ان العمل بالظن مشروط بعدم  
 امكان تحصيل اليقين هو ممكن لان ما يعلم البحث فيه وتكون ما يتلى به نحو ما اذا عادت  
 تقتضي بل اطلاع الباطن عليه وتصيبهم على جوده وعدمه واسا لا ليس  
 بهذا المثابة بالجمهور بعد البحث يحصل له القطع بذلك ان لو كان مخصص للكون  
 وفيه مع ما فيه من منع حصول القطع في اللقائمين ان غا الامر عدم اللوجبات وهو  
 يهدي على عدم الجواب ان اشتراط العمل بالظن بعدم امكان تحصيل اليقين  
 لا يدل على حليته ان اليقين بحكم الله الواقعي لا يحصل بالقطع بعدم المخصص  
 او عدم المخصص لوسم القطع به في نفس الامر ايضا فكيف يحصل القطع بان المراد  
 هو وجوب الاقرار بل لعله كان في مقام الخطاب قرينة على انه انضمت له اداة البعض  
 محباناً مع في فسد العلم ودالات عن غير جهة العموم والمخصص ايضا وجوب  
 من الامتثال بمنع من القطع بحكم الله الواقعي هكذا الكلام في ناسخ الادلة بالنسبة  
 الى المعارض وبالمجمل وربما المعارض وعدمه احد اسباب الخلل كما اشرنا سابقاً  
 فذهبوا اليه بعد حصول القطع بعدم المعارض والمخصص يحصل القطع بحكم الله  
 نعم صراف من القول وان كان سد جميع الخلل فالمتن والسند وسائر كيفيات  
 الدلالة لم يزل ان السبيل الى التمكن عنه ودعوى اشتراط قطعية بعد هذا  
 الدليل ان لا يمكن منع عدم افادة الدليل الا الظن بترجيح بلا مرجح فان قلت

ان ما ذكرت فوجب الاكتفاء بطلاق الطواهر في جميع الله الظاهر في ذلك  
بحسب البحث عن المعارض اصله فصله عن تحصيل القطع قلت ان النار من  
الظواهر هو ان لا يجرى الدلالة المبرح خلافه وبعد ذلك مظهر احتمال المعارض  
احتمال لا يجرى لا يبقى ظهور في دلالة نعم الظواهر في نفسها مع قطع النظر  
عن احتمال المعارض لما ظهور ومدى لاهوا هو كيف لنا نعم انما هو كيف لا يجرى  
الافقة والمعارضين بحسب الخطب ومن قار بهم وشا بهم قد ثبت على المطلوب  
هو ما يظهر من ذلك مظهر مجموع الادلة بعد التخصيص والبحث والتحقيق كل واحد  
منها يمكن ان يتصور له دليل ولكن لا يجرى الحكم بذلك الظهور القطع بعدم المعارض  
بل يكون الظن ثم ان بعض افاضل الناصرين ضبط ضبطا عظيما وبتعه بعض  
افاضل من قاعد عنه هو انه منع عن لزوم تحصيل القطع والظن كليهما  
ويطلب المعارض في جميع الادلة سواء العام وغيره واستدل على ذلك بوجه  
الاول ان احد ابن النار عين والمناخين في المسائل من اصحاب الاثمة عليهم  
السلام والتابعين لم يطلب في المسئلة التوقف من صاحبه حتى يجرى  
وينفقت عن المعارض والمخصص بل سكت او تلقى بالقبول والانتقال النيا  
وضار اجابا على عدم البحث عن المخصص والمعارض و زاد بعضهم على  
ذلك العجز وقال الاصول الاربعانية لم تكن موجودة عند اكثر اصحاب الاثمة  
عليهم السلام بل كانت عند بعضهم واحد وعند الاخر اثنين او الثلاثة  
وتلك الاثمة عليهم السلام كانوا يقولون بان كلامهم في الغالب  
مما عده لا يتم البحث عن المخصص لا يتحصيل جميعها فلو كان واجبا لا بد  
من عليهم السلام بتحصيل الكل وفهم من العمل ببعضها والجواب عن ذلك  
بعد تسليم هذه الدعوى يظهر مما مر من التفاوت الظاهر من زماننا وان كان  
الامية عليهم السلام وهذا الكلام يجري في خطابات الامه عليهم السلام مع انهم  
ايضا سكت لم يدل اصحابهم عليهم السلام بالعموم غلبا في جميع الافراد  
وكذلك خطابات الامية عليهم السلام بالنسبة الى اصحابهم فانه قد يكون الحق  
في ذلك من الاصحاب هو طائفة من افراد العام المطابق لخطاب الامام عليهم السلام  
وكان ذلك موضع ما جبه وبين الخصوص في موضع آخر كذلك المطابق  
النار عين في المباحثين كان تراجمهم في طائفة من افراد العام فكانوا فائدين  
عن العام فباستدلال صاحبه بذلك يسكت وذلك لا يجرى في العام بالنسبة  
الى غير تلك الافراد ان العام المخصص صحة في السابق بطلان في قوله او ادناه



اية يجب في العمل بالعام البحث عن المخصص العمل به في جميع الاوقات ويتدفع الاستحسان  
 من جهة شيوخ القضاة وعلية بالتخصيص في الجملة وان الظاهر وجود مخصص ما فله  
 دليل على وجوب التخصيص من ذلك لا ظنا ولا قطعاً لاصالة الحقيقة الا مع  
 وجود مخصص في ذلك وفي عدمه بالتخصيص وليس ذلك من باب اصل التخصيص  
 الواقع بسبب الغلبة بل من جهة مطلق وجود العام من الدليل فانهم ذلك وتامل  
 في قوله ان دعوى مثل الاجماع لا اصل لها ولا حقيقة مع انه قد ورد في الاخبار  
 ما دل على ذلك مثل رواية سليم بن يسير الاول فانما هي من باب التخصيص على وجه  
 حيث اختلف عن اهل البيت من رسول الله صلى الله عليه واله في اخذها فان ابن  
 النبي صلى الله عليه واله مثل القرآن منه فاستخرجوا من ذلك ما هو عام وبالحكم  
 وقد كان يكون من رسول الله صلى الله عليه واله الكلام له ومما كان عليه عام وبالحكم  
 مثل القرآن الى ان قال فانزلت على رسول الله صلى الله عليه واله اية من القرآن الا فواء  
 منها واملاها على كاتبها بخط وعلى ثاويها او تفسر فلو كانت في موضعها  
 في محكمها ومتشابهها او خاصها واما الحديث وفي معناها غير الزم معرفة  
 الجميع فجدد بلا عطف ان في الايات والاصار عاماً وفاضلاً لا يتدفع الاختلاف في الجملة  
 الا بملة مظهرها وانما ما يوردون بمعرفة العام والخاص فكيف يقال انهم لو لم يوردوا  
 عن الخاص واحد الا انه قد مثل احاديث الرسول صلى الله عليه واله وقد قال الصادق  
 في رواية داود بن فرقد المرومية في معارف الاخبار بانهم افقه الناس انما امرهم  
 بامتنان ان الكلمة لتصرف على وجه فلو شئت انسان بصرف عن طمعه كيف شاء الله  
 ولا يكتب في يدك على المطلوب ايضاً الاضار المستفيدة الدالة على عرض الاخبار  
 على الكتاب ولا ريب ان موافقة الكتاب بعد ما لا يعلم الا بعد معرفته عام الكتاب  
 في ماضيه ومعرفة ذلك في فهم الكتاب لا يرد من الاخبار فليس انهم في ذلك  
 لعدم معرفته عام الخبر من خاصته اليه وهذا معنى البحث عن المخصص واما الكتاب  
 زاده بعضهم فقوله مضاف الى ما ظهر مما تقدم ان الاحاديث الواردة في المجهولة عندنا  
 من الكتب الامم بغير غيرها اكثر مما كان عند كل واحد من اصحاب الائمة عليهم السلام  
 تلك الاصول بل شك وريب ومع ذلك فالفرق المتكثرة وكتبت الفقهاء العامة  
 عن النصوص اكثر مما وجد في النص بمراتب شتى وما لم يدرك في الكتب الفرعية وما  
 يتجدد يومنا في ما اضعاف مضاعف ما ذكره بل لا يتناهى ولا بعد فلو كان يلزم عليها  
 تبليغ الحكم للجميع بالمخصص فيلزم انهم عليهم العباد ان الله فاضل ذلك لعدم تبليغ  
 ذلك بل كخصوص الجميع من ما فقهناهم اتفقوا في جميع ذلك بلا اصول للملقات اليها  
 بقوله علي بن ابي طالب ان العلم الاصول وعليهم ان تقرعوا بهذا من احدى الامم على جواز  
 العمل بالنظر في الاحكام الشرعية انما فاه ما في الباب فجعل الفرع من جنبيات اصل  
 وقاعدة ولا ريب ان جملة العام والخاص على من يباين كنية الترهى امهات المسائل  
 مثل اصل يراى في ادم هاتر ليقض ايقين ما يشك وعدم العسر والرجح وعدم التكليف  
 بملا بطلاة امالة الاباحة فيها الاضطر فيه وفيه والظلم والعدوان والاضطر في

فقول ان العام لا يصلح  
 من احاديث الائمة عليه السلام  
 في الامور العامة

ذلك ويطلبهم فيلجسهم كثيرا من الخصوم كثيرا من العقول في الكليات ولم يظهر من علمهم ان تلك الاصول  
اشارة في الاصل والاصلين كانت ابيلا في الاصلين ابدى والتخصيص في كل اربعة طائفة في كل  
ان مرادهم من تلك العمومات الاستدلال على ابقاء بعد التخصيص كما اشرنا وان المخلص من  
له من خارج التخصيص على جميع الجزئيات ليس واجب على ابيلا واعتقال وجوبه في كل  
غير ما في خصوصه لا يضر كما ينبغي ان الظن ما بعد ما تواتر بل يكفي اصاله لعدم حرجه في كل  
حال صاحب الاصل والاصلين انه يظن لوجوه خاص او عام من قساي الاصلين على  
فرض البتة انه كان متكاملا من الربح الذي لم يفعل على فرض ذلك ان الامام  
اطلع عليه في كل ذلك وعادى لابنه عليه في كل ذلك من زمان فان وجوده في كل  
في الجملة الاخبار من كماله ريب ولا يفتقر به شك فيكون يقاس برمان احوال كاشفة  
وليس من ان امثال هذه الكلمات في من تتبع الاضداد وعرفت طريقه الفقه والعقائد  
لقد تضمنه المحجب واما ذكرنا ظهوره علم الامام عليه السلام في كل ما يخصه من كل  
لم يكن لا يبل ان الفحص عن المخصص او المعارض لا صاحبه اليه مع قيام الاحتمال الرجحان ان  
يعتمد على ذلك بانه ان الامام على عليه الامر فاقام يرجع الى الامام وان ذلك قد تقدم ان  
كتم فاسق بيننا فنبهوا ربه الله استدلال انه نفى بالمفهوم الثبت عند بحث العدل في  
البحث عن المخصص ثبت وامى تثبت وفيه ان الظاهر من الآية لزوم التثبت  
في خبرنا السابق الذي نفهم منه مراده بعنوان القطع او الظن فانه هل هو صادق  
او كان يربو التخصيص والبحث عن المراد من خبر العدل اذ كان محتملا لغير ظاهر  
افضل لا صوابه ليس يثبنا فانه انه هل هو صادق وفيه ان كذب والمعامل  
ان خبر العدل لا يثبت في قبوله من حيث احتمال الكذب بل التماس وتثبت انما  
هو في نظم السرا ولم يظهر من الآية نفيه كما لا يخفى لا يقال ان هذا تقيد في خبر  
العدل والاصل من السرا لا يوافق الآية فيقتضي عدم التثبت في خبر العدل في كل  
الكذب فقط لا نأقوله انا منع الاطلاق بالعبارة الى هذا المعنى حتى يطلب بدليل  
التقيد بل نقول المتبادر من الآية المفيد وانما هو معناه يرد على المستدل  
النقض بحمل خبر العدل فان قبل ان يحمل خرج بالاتفاق وبحكم العقل لزوم التمسك  
من حمل الكلام على بعض المحتملات والاتفاق هنا ولا يحكم العقل بعدم موافقة خبر  
العموم لوجود المرجح من تبادر العموم لاصالة الحقيقة في هذا الخبر يكون انعام مثل  
المجمل مرجح عن القول بكون انفاظ انعام حقيقة في العموم قلت فمضوا في الاعمال  
من جهة تساوي احتمال اربعة المخصوص لاصالة الحقيقة لا ينافي العدل  
بكونها حقيقة في العموم كما في الجحان المشهور  
عند من يثبتوا في عند احتمال مع الحقيقة وانتبادر  
الحاصل في الجحان المشهور المعنى الحقيقي كما لا يخفى  
بعد قطع النظر عن الشهرة وكذا ثبت المسلم  
من التبادر هنا هو بعد قطع النظر عن شيء يخرج على التخصيص  
مع ان هاترينا انه هو ان العلم بعد ثبوت التخصيص في الجملة يكون اظاهرا باقية على

على الخطا في هذا الاطلاق وبما انه يصدق على كل من خبر العدلين المتعارفين ولا يثبت  
لأحد من العمل بمقتضى قوله المراجع الا انه من خبر العدل لا يجوز فيه التخصيص عن الصدوق الكذب  
وجوبه من حيث انه يعارض خبره عدلا هو فضلا عما كان المشتبه حجة فهم المراد الثالث انه  
الفرق وجه الاستدلال انه يتم اوله بخلافه عندنا من ادراكه عدم بقائه بالبحث عن التخصيص  
ويظهر الجواب عنه ان ما مر من ان مناط القول بالمتنازعة لا يحصل الظن بارادته المتخفية  
للعام الا بعد التخصيص انما يحصل الظن بابطال الحقيقة ولكن لا يكتفي بهذا الظن بل هو بالظن  
الترديد بل يقول ان اصالته الحقيقة ولكن لا يكتفي بهذا الظن بل هو بالظن التردد بل يقول  
ان اصالته الحقيقة ان افا الظن فاما يصدق بعد قطع النظر عن شيوخ التخصيص والمعرض  
الذين ينفك فلا معنى لمساواة متنازعا باننا نكتفي بالظن الخاص اصالته الحقيقة بل لا بد ان يقال  
ان الظن حاصل مع شيوخ التخصيص وجوبه ما لم يتم ان مطلق الظن كاف ولا فيشكل الامر  
لثبوت مراتبة الظنون بل في ما وثق مراتبة الظن المتنازع للعام اليقين فلو قلنا باشرط لزوم  
الحجج الشريفة مع انها غير متساوية غالبا فما امكن تحصيله فيه فحجج هذا الكلام الذي ذكرناه  
في تحصيل العام ثم ان الظاهر انه يكفي في تحصيل الظن تتبع كل ما يوجب في كتاب اخبار الكل  
مطابقا لكل ما يظن وجوبه في مدخلية في المسئلة فيزوم سائر الامور بل كان كتابا يثبت  
ان ملا حظته انما هو في كتابه الصلح لمدخلية في احكام الاستحاضة والتخصيص في ذلك وهكذا وقد  
وهذا خطه كتابا بالصورة لمدخلية في احكام الاستحاضة والتخصيص في ذلك وهكذا وقد  
صا والادان تتبع ذلك سهلا في عندنا من جهة ناكيت الكتب المبوبة مثل الكافي والتهذيب  
والاستبصار وغير ذلك اعانة كتابا بالوفى للفاضل الكاشاني وكتاب سائر الشبهة  
لمحمد بن الحسن الجرجاني على علم الله اجودهم ولا بد في التخصيص من ملا حظته الكتب  
التي هي بها الاستدلال اليه منها ليطمع على صواب الاجماع او يفي ذلك مما يعين على الاطلاق  
بحال الاخبار ومخصصها ومنها الرقة مساهمات ملا حظته كتب المناهي من جهة اخبارنا مثل اعتبر  
والمنع والخلق والمساكن والمعلل في معجزاتها والتهذيب في جميع كتب الاخبار في هذا العلم  
والخير في كل مسئلة وكذلك الكتب المتقدمة مع انه يوجبها للمشتبه والحق والمجمل الزكي  
المقصود اننا انما نعلق بالتخصيص فانزوى انما يفتي بالتخصيص عندنا من جهة الملا

قد خصص

كانت او غيرهما متعاطفا لبراد غيرهما مع عروءه الاكل واحد لا خلافا في الاخره فخصصه  
جزوا اما الخلاف في غيرهما وفي صلا الكلام في الاستثناء ثم فاسو عليه غير هذه الشبهة وانما  
الاستثناء المتعلق بعمل المتعاطف ظاهره في رجوعه الى الجميع وفسخ المضدي بجل واحد لا بد  
واما على ان ظاهره في الموقد الاخره والسبب في اشتراكه في اشتراك بينهما في وقت الاطلاق  
الفرقة والقرن في الوقت فلا يهدى انه حقيقة فيهما وهذا القولان موافقان للقول في الحقيقة  
في الحكم وانما الخلاف لما اخذ من الاستثناء بوجع على القولين المتعلقين في الاخره فثبت حكمه  
فيها ولا ينبغي في غيرها القول في حقيقة ذلك هو لاء لعدم ظهور ثبوتها والوجه في عدم  
ثبوتها هكذا في فرع المضدي وجماعه في الاصلين وليس راجعهم بمضد المرافقة في تخصيص الاخره  
فان قولنا انصية ايضا موافق له في ذلك ولما ان غير الحقيقة باق على الصوم على القولين بحول على  
ظاهرها المتصادم في تمام الحكم مع قول الحقيقة لثبات الوقت والاشراك بمرادهم بيان موافقة القول  
لغيره في حجة انهم تخصيص الاخره وعدم تخصيص غيرهم في حجة انهم من القول بالهم  
فعدم تخصيص غيرهم في حجة انهم تخصيص الاخره وعدم تخصيص غيرهم في حجة انهم من القول بالهم  
الحقيقة وعندها بالتوقف في الخصص وعدم جيل معرفه الحال وما خلفه اما انها في  
او الابلح للناس في الاشتراك فيظهر غرة الخلاف بين الحقيقة وبينها في امرين احدهما انهم  
الاخر غير صلاهم في الحاح عندهما ومعلوم انهم عند الحقيقة وثانها انهم استعملوا في التلخيص عن  
غير الاخره ايضا كان مجازا عند الحقيقة حقيقة عند السبب متماثلها عند القولين في الجملة  
المحققين في وقت رة حيث في الاشكال في موافقة القولين الاخرين القولين في تمام  
الحكم وثالثا يجب ان لا يعمل في غير الاخره احكامها الا على المعلوم لان الحقيقة خاصة به والذات عليه  
والاخره في ذلك في الكلام وللاخره في اخرى لجانها ومجوز لجانها في بعض الميكاني في القولين  
عنها والاطلاق في ذلك فاعلم انهم عدم الاستثناء ايضا والمفروض ان احكامها في المذهبين مجزول  
وقبلوا في المستلزم الاخر ما ذكره وفيه انهم يظهر من كلام الاصوليين في ذلك على صاحب القولين  
ولا يظهر من كلامهم في ذلك المرافقة ارادة ما ذكره من كلامهم على ما ذكرنا اوله واول قولهم  
يجوز استنباط الخصص الى العمل بحيث شوب في الخصص في عدمه لا في حيث رادة المعلوم في ذلك  
وعدمه مع ان مقتضى ذلك انه وانما هو في الهيئة التركيبية في الاستثناء المتعقب  
العمل كانه في ملاحظة ادلهم ايضا كما يجب في القول بالاشراك في تلك الهيئة بين الراسخ في الاخره

نقلا

المعنى الاول معنى المشترك او  
العمومات الغير المختصة باحد  
اداة العلم

فقط والرجوع الى الجميع معناه ان تلك الهمم هي حقيقة في كل واحد منها ومقتضى كونها حقيقة في الجميع  
الاولى هي التي لم يبق على حال في واحد منها ومقتضى كونها حقيقة في الجميع الى الابدية بناء على  
على انها لا تتغير بها والمفهوم ان الامر هو في كونها انما هي في اللفظ هي هي والعمومات المختصة بالجمال  
او او هي في الثاني وان في ذلك الموضع هو اللفظ هو العام المختص او العام الغير المختص في ذلك  
في ان العام هل هو مشترك في اصله عدم التخصص وليس في ذلك من قبل العام الذي لم يظهر  
بعد المعنى المشترك حتى يقال ان له حقيقة خاصة والى على معناه وهو جدير به مع ان يكون العام مختصا  
او غير مختص جزئيا من ذلك اللفظ فيما نحن فيه انك في ذلك المراجع الى الاولين لا بد من خارج عنها يكون  
تعبير اللفظ الحقيقة واصل عدم التخصص في كونها وظن ان ذلك واضح للبحر الى ان يزيد الاطراف ما  
له من اخلا وموضع من حيث ما نحن فيه في غير المعنى المختص من حيث هو العمل بالعام المختص  
بالجمال والخاص ان الفاعل بالانسان الذي هو في العمل على العمول لا لا يظهر عليه ان لا يكون اللفظ  
الذي لا لا مختص بالكل او ان يرد منها الذي لا لا في كونهم ما سوى الاخرى والموقف في وقتنا نحن  
عند المعنى الحقيقي للهمم التركيبية حتى ينسحب على اصل الحقيقة او الاشتراك مع ان يعلم ان اللفظ حقيقة  
معنى لا يتبع العمل عليه ولم يبق العمومات على نسخها الا سلبت من كونها في حال المعانيات الخاصة  
راسا باصول العلم وهما في خاص اختياره صاحب العلم وهو القول بالاشتراك المعنى في اصل  
ان الاستثناء موضوع لظن الاخرى واستثناء في اي وجه انما هو الاخرى حقيقة فاعلم ان الاستثناء  
في اللفظية فيهم المراكمة او في الكيفية فينا هبة وظاهر هذا القول بل هو محتمل ان لا يعتبر للهمم  
التركيبية حقيقة جديدة ونعم ان الاستثناء واداة الاخرى في كل واحد حقيقة فكان اللفظ الا  
في الاخرى حقيقة فلا يشك في ان الحال في بعض العلوم واحدا وهي ما في معرفة وتعميم كل  
في كونها في الاخرى فيحتاج الى اللفظية لكن لا في قبل قنينة المشترك اللفظي فان اللفظية في اللفظية  
ثم انه شرح هذه الحقيقة في اختياره مقدمه لا بأس بايرادها مع توضيح من غير واحد في ان  
الوجه لا بد من تصور المعنى في الجمع فلا تصور من غير ثباته وحيث بان ذلك لفظا مختصا كقول  
عمر او الفاظ مختصة منسوبة ففصل كقولهم وضأ الدين في الفصل لاجل ان الجمع مشترك  
في الفصل في اللفظية على واحد واحد ومحمود فيكون الموضع خاصا لمختص في الفصل في  
اي تصور اللفظية والى من قبل اللفظية خاصا وهو ظاهر ان تصور معنى عام مختص في ثباته  
او حقيقة فلان ليعلم لفظا مستورا او الفاظا معلومة بالتفصيل والجمال بازاو ذلك اللفظ السام

خارج



والغسل

هي

من قيل الوضع الشخصي بعيد اذا عرفت  
هذه فاعلم ان جمعا من الاصوليين قالوا ان  
ان وضع المشتقات

ولا يستلزم ذلك وضع اجزاء المعنى جزئيا  
بل لفظة خاضعة من حيث انه تحقق  
فيها الهيئة الكلية موضوعه لم يقام به  
الفرد م

والفعل ونحوهما من مفصلات الكلام في وضع الهيئة اما لفظ بوسطة الهيئة فالهيئة هي الهيئة  
لانها لا يحد هذا المعنى الكلي للثاني مدلول المادة والاشياء كمثل لفظ خاضع موضوع لنحو  
به اللفظ في علم من فاهم العلم وهذا ايضا كما بقدر في كون الوضع عاما والموضوع له عام لكن  
الوضع فيه شخصي بوجهة ملاحظة الخصائص في اللفظ بخلاف السابق فانه لا يعتبر فيه الخصائص بل  
اعتبر فيه العموم في نفسه فوجه حقيقة الوضع النوعي يرجع الى ما به من الشاعرة وجعل وضع المشتقات  
مثل وضع الحروف والمبهمات في حيث ان الوضع للفظ فيها نفس المعنى الكلي ووضع الالفاظ بآراء  
خصوصيات الالفاظ لان الموضوع لدى الحروف والمبهمات هو الجزئيات الحقيقية وفي المشتقات  
هو الجزئيات الالفاظية وحاصل ان الوضع حين الوضع نفس وضعها وهو في تمام قبله في وضع  
بآراء جزئيات الالفاظية بوجهة في تمام به الضمير والاشياء مثلا فالاصح في الاجمال هو ان  
وقال في معنى مما لا يخفى ان الوضع ان كان غرضه تعلق بوضع الهيئة اجمالا على غير فاعل  
فان به البداهة في انما وضع لفظا كليا منطبقا لمعنى كلى مطلقا وكما يستحسن اللفظ في معنى مثل  
ضارب فكذلك في شخص كلى المعنى في معنى في تمام به الضمير من حيث انه شخص في المعنى الكلي المعنى  
في تمام به البداهة ولا يلزم من ذلك بوجهة لفظ ضارب ان يكون به في تمام به الضمير كما ان الالفاظ الجزئية  
في الالفاظ الكلي على العز مثل رب ان وبالحقيقة وضع اللفظ الكلي للمعنى الكلي مستقر في اللفظ  
الحقيقي لان اللفظ الجزئي موضوع للمعنى الجزئي بالاشياء ملاحظة المعنى الكلي وان كان غرضه  
تعلق بوضع كل واحد ما كان على هذه الهيئة من الالفاظ في انما وضع كل واحد من اللفظ الكلي  
لبيان العموم بالاصول الكلي واحد من تمام به موضوع الالفاظ على ذلك المعنى في تمام به الضمير  
فوضع الالفاظ على عنوان العموم بالاصول بآراء المعاني بدون ان يلاحظ مع كليات وضع الجزئيات  
الاصولية وليست بحاجة الى ملاحظة المعنى الكلي في الوضع الجزئيات وما ذكره في ملاحظة  
المعنى الكلي في وضع الالفاظ المستعدة بآراء الجزئيات انما ينفع لولها بآراء وضع الكلي مع شئنا  
الجزئيات لبيان ان بوضع لفظها لفظ واحد كذا الالفاظ مستعدة من غير مثل في وفي  
وهي يكون اللفظ والمعنى الكلي كذا اجماعا من اشياء الجزئيات فيها معنى فيه لفظ كذا الالفاظ  
ضارب بوجهة في تمام به الضمير كذا فلا فائدة في نفس المعنى الكلي لفظ كذا الالفاظ  
موضوع على الجزئيات الالفاظية بخلاف اسماء الاشياء ثم انه قد يبعد في هذا المعنى في تمام به الضمير  
ان وضع الالفاظ في قبل وضع الحرف علم والموضوع له هو خصوصيات الاشياء الجزئية



المهمة التركيبية موضوعه وصفاً متعددة الكل من الامر من جهة الثاني بالاشتراك يقول  
 بان الاشتناء المنقبة للكل شريك بين الامر من جهة انه لا يعلم انما يريد بذلك الاشتناء الذي  
 يصح لكل من الامر من الخارج عن الاخر او الاخر من الخارج عن الامر انما لا يعلم انما لا يعلم انما لا يعلم  
 يصح ان يخرج من الخارج عما لا يصح الا لا يخرج بينهما بكون بعد وبالجمله هو صح وانما لا يعلم انما لا يعلم  
 اشتناء المنقبة واستلزام التحقيق كنهه لا يخلط على الانسان يصح للاختلاف ولم يشترط ان  
 الاثنان في الارتباط هو المذهب هو كنهه الفاصلة على السائر والمختص عن غيره لا اشكال  
 خلاف في انهم يوضع او وان الاشتناء لا يخرج شئ من خارج من متعدد خاص بل الظاهر انها وضعت  
 بوضع علم لكل واحد من الافراد موضع كل ما هو في وان كان بعضها اسما كنهه وسواء اما الافعال  
 فوضعها انما هو في ذاته الاخراج انما هو باعتبار النسبة وهو من خارج في الاماها انما هو في ذاتها  
 وضع مثل كنهه لبيان براهينها في الاشتناء المنقبة في الشغل في الشغل في الشغل في الشغل  
 وكون خصوصية الاخراج من حيث حقيقة لا ياتي في كون الحجة امر لا يحل كما لا يخفى في الحاصل انما هو  
 في الكلام هو العموم الوضع فلم يسموا بالواضع من وضع تلك الاله وانما خصوصية الاخراج عام  
 بل خصوصية علم من معنى الاخراج وضع تلك الالفاظ لكل واحد من جزئيات الاخراج ثم انما يشترط ان  
 وضع جديد للمهمة التركيبية لما حصل من اجتمع الجميع الاشتناء والاصل عدم وجوده الى الابد  
 حقيقة لا معنى له حقيقة في الجميع الا لا يخرج فقط بل يعني ان يوجهه الى الاخرية ويضع حقيقة له  
 ولم يثبت احتمال لا جازم من متعدد غير وبيان ما ذكرنا يتوقف على بيان امور الاول ان وضع  
 الالفاظ في الجازم ذات وعبارة كاحتمال وبيان في مسألة استعمال الالفاظ في معنية في  
 الاصل في غير ذلك وضع الاله وذلك في وضع المسئلة ان يكون وعبارة في الالفاظ في  
 اعادة اجزاء من الاله واحد والاله واحد في من من المشتق والثاني ان محل النزاع هو ان يكون  
 كل من الجمل مخرج الاخراج على الاله لا يكون الجميع مخرج الاله فيهم في نفس المصداق الجمل  
 ان يخرج من اعادة كل واحد الاله الجميع ويؤيد في مثال الذي فكر السوء في بقوله انما لا يعلم  
 والواحد في الاله واحد فان اخرج الواحد من كل ما حاله لفظ واحد موضوع علمه ما لا يشترط  
 انما لا يعلم انما لا يعلم انما لا يعلم انما لا يعلم انما لا يعلم انما لا يعلم انما لا يعلم انما لا يعلم  
 الاطلاق والجميع في هذا المثال الاله واحد واحد في الاله واحد واحد في الاله واحد واحد في الاله واحد  
 الاخراج بالنسبة الى كل واحد من الاله واحد من يقول انما لا يعلم انما لا يعلم انما لا يعلم انما لا يعلم





بأنها من غير معنى بل هذا الخبر يدل على ما غشاه بناء الوحدة وعدم بناء الخبر جازية  
فيكون في البناء لتجاذب مع وكما انما البناء من قولنا رجل واحد وان كان لفظا  
للاستعمال في كل واحد من قول الرجل والرجلين زيادة الحاد كونه على البناء من لفظ رجل كونه  
وحداً بناء على ما مضى فكذا لا يباين قولنا ضرب عليان والقرص في الواحد الا الخارج  
واحد ما من الثمان او من الاسد فاما خصصنا الاخرى واخرنا من جهة غير جهة من الشرط  
او الاجماع والكان رجوعه الى الاول فقط انهم جازوا المعنى من الحقيقة للواحدة فخرجوا في الخارج  
وما غشاه في المعالم فلا يدل عليه دليل ان كونه العموم المقصود في الوضع بناء على الاصل المذكور  
المشتركة ودعى الوضع لا فواقد في العموم الكذا في الكلام لا يرق ان الوضع انما هو لفظ والشرط  
في الحقيقة وهو مطلق ولا يفسد فيه وما ذكرتم من اعتبار الوحدة فلا في الاصل والميل على الوضع  
للميل يفسد من جواز استعماله في كل الاوضاع حقيقة لا تافط انما لا نقول بان الوضع اعز الوحدة  
على فقال انه خلاف الاصل ولا يدل عليه بل نقول انه لم يثبت في الوضع ان الوضع في حال الوحدة  
لا بشرط الوحدة نظراً ذكرناه في محبة الشراك فالطلاق اليقينة فيحتاج الى الدليل فما ذكرناه  
معنى ذلك مطلقاً مقبلاً بشرط الوحدة لا بشرط غيرها فالتمسك على التوضيف والنزول  
انما لا ينبغي التباين والحق هو دليل الحقيقة فيما ذكرناه وقد علمنا ذكرنا بطلان ما ذكره صاحب  
الحكم او ما بطلان ما سبق في قول في ما ذكرناه من كونه سائر في فعل اهلهم اهل البيت  
بوجوب شقيقه انما هو بجهان الاول حسن الاستفهام بان الحكم جازاً لا يخصص في الاخرى  
او الجميع وهو مدحج بان يحسن على العمل بالوقوف على القول بالاشتراك المعنوي ايضاً فانه  
اذا قيل ان جازي بالامس عندنا فحسن ان نقول في العمل وثابتها ان الاصل في الاستعمال  
الحقيقة ولا يوجب استعمال الصورة المرفوعة في الخارج عن الكل مرة كل وقت لم نعلم ان ذلك جازي  
ان عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين خالدون فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم  
الا الذين تابوا والخارج عن الاشعة اخرى كل في قوله نعم ان الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه  
فليس مني من لم يطعم فانه من الاصح اعرف غرضه من غير شربه على الجوز ومن لم يلمس الا شرب  
للايدل على الحقيقة كما في عمل واجبة ان فنية بوجهه منصفه او ما وجوه ثلاثة الاول ان  
جوف المصنوع يميز جمل المتفرقة في حكم المرفوع وفروعه على وجهين الاول ان العمل في قولنا  
نهرها انما هو من بابها وقيل بعده في قوله نعم فقلنا ان فعل هذه الافعال فكما ان ما يلهي الخلد



الجميع بأولوية البعض فكيف يخرج من الجميع كان لناظر العموم لما لم يكن شأنه البعض اذ  
 لا يخرج من الجميع وفيما هو العادة للجميع لا يخصص فيه بل ياتى من الجميع والكل  
 فغير موقوف على الدليل واخراج الامثلة التي هي في النفس بتدعيم الاجمال حصل بتخصيص البعض  
 ان لم يكن من باب التبيين فلا وجه لاجراء البعض في العموم الذي هو مقتضى العرف بما اذا كان  
 موافقا للاصل والبعيد والتباس لناظر العموم في ظاهر العرف اذ كان حالها انما هو الوضع لا ان الحكم  
 نعم بهم هذا التباس في مثل النكاح المثبت للجميع فلا يكون في حماهم اخرج العموم في بعض النكاحات  
 كما يلاحظ من كلام الحكم في المتن مع اذ لا يمتنع ما لا يحسن ان يكون في ذاته فاما حصل التباس  
 بالعموم انما بعضه اذ اقل من البعض فلا ضرورة لاجراء البعض في الجميع وفيه هوهم على النكاح بالاشتراك  
 ان الظاهر هو ان الجميع فلا يفرق على الشبهة نظر لما قبله الوقوع وهو مما يمتنع من غيره  
 غيره اوضح المأخذ وقد اشترط في تحصيل معنى التبادر ان الظاهر هو ان التبادر في الحقيقة وهو واضح لما  
 قد اشارنا في تحقيق معنى التبادر ان الظاهر هو ان التبادر في الحقيقة في احوال التبادر  
 بما حصل الوقت في جميع الجواهر التي هي في الحقيقة التبادر كما لا يخفى استعمال البعض  
 في حق المشتراك لا يجب عليهم اذ اوردت وان ياد الدليل الى انها غير متبادر لانها  
 تقع على كل واحد من الطرفين فلا حيلة في جانب الجاهل وتوجه في الحقيقة او التوقيت  
 ترجيح هو احتمال حصول التبادر في الحقيقة وهو متفق فيما نحن فيه اذ كانت استعمال قطع العين  
 خلاف في التباينة والبيضة لا يجب حصولها في الحقيقة على الذي هو كونه معاينها الحقيقة  
 الاستعمال في الحقيقة الاطمين في جعل وجهه مناسب في المعنى الثالث لما وعلاقة كما كان  
 ذلك في الجواهر المشدود فافهم ذلك حاج الحقيقة بوجوه معاني الاستغناء خلافا لاجل التباين  
 على كل ذلك الحكم الاول فالدليل بانفسه عدم موافق العمل في الجملة الواحدة لا في جملة الهندسة  
 يبقى الدليل في باق العمل المماثل المماثل وانما خصصنا لا اخرج لكونها اقرب ولا لا فاقابل  
 بالعموم انما لا يفرق خاصة وانما هو عليه باننا كما لا يخفى انما الاستغناء لا امر لا يجب  
 للجنس في لفظ العاقل فهو سلم به على هذا الجواب ولكن تفصيله بخاتمة الحكم الاول  
 او انما لا يفرق في الحكم الاول على لفظ الاقوال في وجوه تنوع الجملة الاستثنائية كما مر سابقا  
 فانه تفصيل ذلك العرف في الجملة الواحدة بدفع عنه الهندسة فلفظ لا يفرق بالواقع وهو  
 النسخة على ما لا يخرج فاما الحقيقة الجملة عندنا في العلم عندنا مع العلم في الجملة





احدها ان كون الاستثناء للاخراج وصيرورة  
قرينة للمعان من جهة رخصة الواضع  
ولكن الثابت هو في الجملة لا مطلقا او الثاني  
الحكمة بقلتها في صورة الاحمال والثالث  
تعيين الاخير خالفه منه

الاول ان لا يخرج الاستثناء من الاستثناء فاما ما ذهب اليه من جهة الواضع فكذلك في خصوص الاستثناء  
ليس من جهة الواضع بل من جهة المفسر والى هذا ذهب جمهور الفقهاء من جهة الاخرى ومن جهة ما ذهب اليه  
ثالثا في معنى الاستثناء من جهة المفسر واما العداوة التي ذكرها البعض فغير بعيد  
عن عدم سماع الاستثناء من جهة المفسر لانها هي احدى ثبوت الرخصة الواضع في اصل  
بغير الاستثناء في مثلها من جهة المفسر عند كل حال فلو اخرج الواضع عنها في ما هو في فان  
اصحها ان يبعد عن المفسر في جميع الاحوال وانما الاستثناء لا يبعد الا في بعض الاحوال  
فلا يبعد في جميع الاحوال بل في كل حكم ووجه لوجه الاستثناء من جهة الواضع في كل  
الاحوال وانما يبعد في بعض الاحوال من جهة المفسر في كل حكم ووجه لوجه الاستثناء من جهة الواضع في كل  
الثاني في مقتضى الامر من جهة المفسر في كل حكم ووجه لوجه الاستثناء من جهة الواضع في كل  
الثالث في مقتضى الامر من جهة المفسر في كل حكم ووجه لوجه الاستثناء من جهة الواضع في كل  
الاول في مقتضى الامر من جهة المفسر في كل حكم ووجه لوجه الاستثناء من جهة الواضع في كل  
الثاني في مقتضى الامر من جهة المفسر في كل حكم ووجه لوجه الاستثناء من جهة الواضع في كل  
الثالث في مقتضى الامر من جهة المفسر في كل حكم ووجه لوجه الاستثناء من جهة الواضع في كل

نصيب  
ولا معنى للاستصحاب ظهور  
الارادة اياها كما لا يخفى

مسلم يعرفه في غير ذلك ولا في غيره من هذه المباحث الباطنة من ان النقص والشيخ  
 هو من الزكيات بل ما نقله هنا لا الذي يتم بقوله القائل اكرم العلماء ولا تشطروا فيهم ومنا  
 الذي لا يجوز جعل شدة هذه ويجوز استثناء عقيل السلك فذلكم الكلام الحق والى ان  
 صطلحي لم يردوا العبارة في هذه الغام هو الاول وان كانت للتكلم وحصة في جعل الموفق  
 من جهة بالمراتب وذلك لا يوجب عدم ظهور الحقيقة في معناه ولا نقول ان مجرد  
 صدور النظر بوجوب زيادة الحقيقة حتى يتأخر الصريح بخلافه بل نقول ان ذلك هو  
 ارادة الحقيقة ويحكم برحما طلبها لا تقنيا واذا جاءه المتأني في قومة الكلام فيكون  
 بطلان الظن ويجوز للنفس تصديق جديد بزيادة المعنى الجازي ولا فائدة فيه مما  
 واما قوله نعم لم يقع الفراغ لم يجر الى اخره فغير متعلق هو هنا فلا تقدم في المخرج  
 فانه قال سابقا اي ان الحكم بالحقيقة حتى يخرج الفراغ وينتفع احكام غيره ولا يربط  
 بعد الفراغ في ذكر الجمل والشرع في كونه لا يتفق احكاما للمخصص كما هو المرفوع هنا  
 حتى انباء غير الخارج على غير ما كانا ناسل وما من في اصل هنا فنعرف بطلان  
 ارادة الاستصحاب منه وكذلك الفاعلة على مذاق المخرج فلم يتقوا الظاهر في  
 اصل الحقيقة او لم يعلم موافقا لاصل البراءة حتى يقال انه هو المردو والحقيقة في  
 الجواب ان هذا المبدأ لا يدل على مداهم بل هو موافق لما اخبرناه في اشتراك المصنف  
 وان ما ذكره المبدأ على وجه الحقيقة احد اقواله وان هذا انما كان كونه حقيقة مخصوص  
 في الحقيقة فهذا دليل ما اخبرناه في المسئلة بل لا يقتضي في الغالب ومنها ان لو صح في  
 ارجح وقوله نعم والذين هم من المحضات ثم لم يأتوا باحد من هذه فاجله هم غلبة  
 جليلة ولا نفيوا لهم شهادة ابدية اولئك هم الناس من الا الذين تابوا مع انما لبط  
 الجمل في التوبة فاقول ان ذلك لا يستعمل لا يستعمل في غير ان يطلع الاستعمال لا يدل على  
 الحقيقة فلا يتناقض ذلك كونه حقيقة في الرجوع الى الجحيم والخروج عن مقتضاه في الجمل  
 لداء خارجي وهو الامعاء وانما هو الناس فلا يسطر الى من مع ان لا يملك الاستصحاب  
 بالاشارة لقول الشهادة بعد التي تبطل في غير المسئلة ومنها ان الجمل الثاني يترتب  
 الشكوت فكما لا يوجب المخصص جمل الشكوت والافصال عن النطق في ما نقل به فكذلك  
 ما في غيره وجوابه نعم ودعوى ان لم ينشأ في الجمل الا في الابدان استغناء عن الشكوت

اولاً ان الكلام ومنه المنطوق يرجع الى الجمع فان اعترض كل منها استثنائهم خلاف الأصل والافكار  
 العامل في المنطق الكثرة واحد والجمع واحد فافهم العامل على محمول واحد في اعراب واحد من  
 سببهم على ذلك لا يتصور ان يكونوا مشتركين على اثر واحد واجيب بضمير الثاني وضع  
 كون العامل عاملاً في الثاني العامل في المنطق من قبل هو اداة الاستثناء كما هو عند من اعترضنا  
 لاجل ان الضام معنى الاستثناء والعامل هو ما يتقوم به المعنى المنطوق للاعراب ولكونها ثابتة  
 على استثنى كرفق اليد عن اداة على لئلا يكون منع لشيء اجتماع العاملين على محمول واحد والجمع  
 في نفس بيوتهم لا احتمال ان يكون ذلك من اجتهادهم لا من نظرية ان رتبة التفسير على غير  
 وولم يرد معارض ما نقل عنه عن غيره من غير عام قريب وذهب من النظر فيها مع ان يقال بان  
 العامل في الصفة هو العامل في الوصف ونحوه لكسان على الجزاء وكذلك تجوز في الفاعل بشرط  
 العامل في الفعل فافهم من هذا ما واحد وما بين الجوز من هذا ما واحد ما واحد من  
 اخلاصه عن الظاهر لا تحذف واحد ما دفعه ان يكون في ما ظهر من هذا ما واحد لا احتمال ان  
 مما كالكلمة الواحدة وهو مع احتمال ان يكون ما مضى من هذا ما واحد لا يحذف واحد ما واحد من علوم  
 اجتماع الموقر من المستعمل فيمنه لا يخفى اذا العلل لا اعراضها لعل الشبهة معرفة معارف وعلامات  
 لا على الحقيقة ولا في جواز اجتماع المعارف اقول وبسبب ذلك ما اقول الى ما ذكره المنصوص  
 الخبر في كل الشئ الهيئة المذكورة في الاخراج في الجمع فيكون معارضاً على رأي المنقول ولم ينقل  
 عنه القول بطلان الاستثناء في حق الجوز عليهم ولا يمكنهم ذلك بان لا يخرج كل  
 منها من جهة ما كان في نفس الخبر الذي هو الية فافهم من هذا ما واحد لا يحذف واحد من  
 لفظ وضع لا اخرج شئ من عام واحد في الاخراج في عمومات متعددة في التناول وعلى المنقول  
 الاضاح في واحد ما لا اخرج من هذا ما واحد لا يحذف واحد من هذا ما واحد لا يحذف واحد من  
 الخبر في باب العمل في هذا الجواز ونه خط الفناء ولا يصح جعله في باب استواء اللفظ  
 الموضوع في الخبر في الكلا في الاخراج في الاخرى اس جواز الاخراج على واحد لا يخفى واما الجوز  
 في اداة الجمع حيث المجموع من خارج في المنع مع ان هذه العلاقة تطلب من معارف  
 العنصر في بيان ان هذا من نوع الاخراج المنصوص في هذا الاخراج في الاخرى فاستعمل  
 في الاخراج المطلق من الاخراج في الاخرى في الاخراج في الاخرى في الاخراج في الاخرى في الاخراج في الاخرى  
 الاخراج في الاخرى في الاخراج في الاخرى في الاخراج في الاخرى في الاخراج في الاخرى في الاخراج في الاخرى



وعدم ظهور بشی مرجح لاحوال اقوال  
عنه ثم انك اذا احطت خبر اعدائنا  
تقدرم

تقریر

وہنا فطما



الظاهر من هذه الجملة كذا الظاهر كذا في عدم معبودية المجمع وذلك بسلبه استعمال العرف  
 عنه ما وضع له وهذا هو معنى عبارة العرف لا دقة على شدة تخلفه عن العام بما ذكرنا فقل  
 على فهم الجارية في سائر أنواع الاستخدام الذي يحصل بغيره ولا يغيره في الموضوع في سائر  
 الملائق والحاصل ان ما في وضع العرف الغائب عن جوهري ان يقدم معبود منهم بينهما  
 بالدلالة الحقيقية او بالحاصلة بالقرينة وان اظهر بعد كذا الظاهر لا في مقتضى هذه الدلالة  
 فلهذا كونه جازا الثاني انه قد عرفت سابقا ان الشغل بالكلام مع احتمال وقوعه في  
 عن الظاهر من الواضح وبما ان الحاق الواضح بالظن اللفظي الظاهر في مثل العرف عن الظاهر  
 حتى يثبت صلتها الواضح بها واخراجها عن الظاهر العام المذكور او اظاهر في معناه الحقيقة  
 حتى يبان ما تخفى كونه مخصوصا له وما يتوهم ان ذلك ينافي عدم جواز العمل العام قبل  
 التخصيص بالمخصص ومقتضى ذلك التوقف عن الحكم بالوجه الحقيقة في العام حتى يتم الكلام  
 فلا يحكم بالظهور في معناه الحقيقة مع انتفاء احتمال لادخالها في ذلك في وجه  
 المخصص عن وجه الحقيقة في ذلك الشيء بمخصصا ام لا والذي يقتضيه تلك القاعدة  
 هو الاول والثاني وانهم فاصالة الحقيقة يقتضي الحكم بظهورها في المعنى الحقيقي في غلبة  
 التخصيص يقتضي الحكم بعدمه فليس في وجه الحقيقة بطلان التخصيص في مثل هذه الحالة  
 الذي وقع في الكلام من الواضح هل يقتضي التخصيص ام لا فان لم يحصل الظاهر التخصيص  
 في حكم اصل الحقيقة وبالمثل الذي يضر بأصل الحقيقة هو على التخصيص لا في مجال  
 اصل الحقيقة الظن بعدم التخصيص بل بعدم الظن بمكانه مع ان لرفقنا التخصيص  
 في الخارج وثبت تخصيصه بالعدم وهو لا خلاف في وجه الحقيقة كما اشار الى ذلك  
 السابق وكذلك لو حصل الظن بالعدم في الخارج وبقي الاشكال في كونه الا لا خوف  
 الكلام بمخصصات الجملة وفي قد يثبت بهم في حقيقة العام لا على وجه يحصل الظن بعد  
 المخصص في الخارج وبين في مقتضى العمل حتى يحصل الظن بعدم كونه ما يجب ان يكون  
 في الواضح في الكلام او غيرها بمخصصات العام فاما في الثاني ان اظهر هذا  
 فنقول في تخرج جميع الثامات المتكوبة فيما نحن اذا ابتدأ في الكلام بذلك العام مثل  
 لفظ الملائكة فنقول ان ظاهرها العرف وماذا قيل يترجم بانفسه من جملة تفرقة  
 فنقول الملائكة هي غير المخلوقات ونحوها بالاثبات على الاقوى في حق العام ظاهر

في الباقي

في الباقي اذ مرادنا من اصل العزم اعم من الحقيقة القولية او الظهور المحاسلي في الباقي وان  
 قلنا بما زنته في الباقي يتبعه المطلقات انما هي ظاهرة في ذوات الاقوال معطاة واذا قيل ومن لم يكن  
 احق بصدق علمنا ان الحكم بالرد يخص بالرجوع جبار لكن لم يخلص ذلك لان المرجع او الماهل  
 كان هو الرجوع جبارا والام فالصل العزم بمجاولته كان المراد به تمام الباقي لانتزاع الماهل  
 فلا دليل على تخصيص اللفظ بالرجوع جبار وعدم شمول الارجاع كانه طاريا يجب بمطالعة الماهل  
 ان احتمل ان يكون محال في الرجوع جبارا من خصص المرجع لا في الرجوع جبارا في العزم مع  
 انه يمكن التمييز بين قاعدة لزم مطابقة الخبر للرجوع ايقاعا موعودا فيكون مختصا بما  
 مستند ظاهره في حمله على مقتضى قاعدة المطابقة هذا مع ان الظاهر من اصل الخبر ثابته  
 والادلة لا سيما في حق النسبة والشرط في الاضطرار سبل وان كان الخلاف في ان  
 اللفظ الباري بعد سوال او عند وقوع حادثة فيبيع السؤال وتلك الحادثة في العزم  
 والخصص اذا كان اللفظ غير شغل بنفسه يعني انه يحتاج الى انهاء السؤال اليه في الدلالة  
 على صفاته اما لثبته واعتبار الوضع كقولهم وقد شغل ببيع الرطب التمر فيفصل عن الجف  
 فيقول نعم فقال فلا اذن اوجب الجف مثل قولك لا اكل في جوابي فلا كل عندئذ فان  
 اهل العزم منهم لفتيد الجواب بغير الاكل عندئذ وكذا لو كان مستقلا مساويا للسؤال  
 في الجور والخصص مثل ما لو قيل ما على الجماع في نهار رمضان فنقول على الجماع في نهار  
 رمضان الكفاية او اخص من السؤال مع بلانته على حكم الاصل على سبيل التبيين مع كونه  
 السامع من اهل الاجتهاد وسعت الوقت لذلك لثبته في الزمن ~~الذي~~ فقال في جواب  
 السؤال العمدة الوكوة في الجبل في ذكوة الجبل يكون هو ليس في انائه ذكوة فان انما كانت  
 هي محل التوق في انبائها في الذكوة مثبتة في الاناث بطريق الاولى ومن فيها في الاناث  
 ينطبق الذكوة على كذا ولو كان اعم منه في محل السؤال مثل قوله قد سئل عن ماء  
 البحر هو الطهر وماءه الجبل منته فان السؤال عن الماء والمجوبة الماء ومع المسئلة فيبيع  
 هو الجبل في انبائها ايقاعا لعدم ملغ ذلك واما لو كان اللفظ اعم منه في محل السؤال  
 مثل قوله قد سئل عن ماء بئر بضاعة خلق الله الماء بطهره لا ينبغي شي الا ما في لونه  
 او طهره وعلمه وقوله قد سئل عن ماء بئر بضاة فهو نذ على ما روي العامد انما اهاب في دفعه  
 كله فاختلوا فيه كالحق كما هو مختار للمحققين ان العبر بعوم اللفظ لا بخصوص المحل وبعبارة

كان مع



اقوال السبلانية في حق ان السبلانية هي الجواب الثاني عن المقتضى وهو ان السبلانية هي  
 الجواب الصحيح والماضي مفقود وما يتصور ما لها سبيل في فعل العلماء والصحة والثبات  
 على العقائد الواردة على السبلانية خاصة بحيث يظهر منهم الاجماع على ذلك لا يخفى ذلك على  
 شيع الاثار وكلام الاخيار واحتملوا بان يكون عاملا في السبلانية لفائدة المطابقة بين  
 الجواب السبلاني وبين المطابقة انما يحصل باقائه مع مقتضى السبلاني والزيادة لا يفي  
 ذلك مع ما فيه كثرة الاثارة وبان يكون له بعز السبلانية في بعض الجوانب لا اجاباتها  
 كما يحسن في غيره والثاني بعد فاعلم من ذلك ان عدم جواز الخراج السبلاني هو الجواب  
 بمنزلة المقتضى عليه المقتضى به وبان لا يكون مقتضى السبلانية ان السبلانية هي الجواب  
 بالحق في بعضه وتذويته وقوله الا السبلاني لا يقتضي احدا وبما ان السبلانية هي الجواب  
 مع ذلك شأنه ومنه المقتضى ومنها معرفته ان هذا المقتضى بمنزلة المقتضى به في بعضه  
 لا احتياط ومنها معرفته السبلانية مقتضى غيره ذلك من القواعد وبان من خلف الله لا تقتضي  
 بعد قوله الثالث ان مقتضى السبلانية لا يقتضي بكل مقتضى بل لا يقتضي بالثبوت عند فقط  
 فاعلم ان السبلانية هي الجواب السبلاني لا يقتضي بكل مقتضى بل لا يقتضي بالثبوت عند فقط  
 على هذا المقتضى كما ان السبلانية هي الجواب السبلاني لا يقتضي بكل مقتضى بل لا يقتضي بالثبوت عند فقط  
 بعد اننا قدم على جواز في مفهوم المواقفة والاكثر على الجواب السبلاني لا يقتضي بكل مقتضى بل لا يقتضي بالثبوت عند فقط  
 عارض مثله وفي العمل به مع باقي الدلائل فيجب اجماع الحكم بانها الخاصة انما يقدم على العام  
 كونها والاشارة على ما في قوله في ذلك العام على ذلك والمفهوم اضعف ولا يلزم المطلق  
 فلا يخفى حمله عليه وقد اجاب عنه مرة بان الجمع بين الدلائل الاولى على إطلاقها احداهما  
 كان واضعف واخرى يمنع كونه العام اقوى بل لا يتصور المفهوم الخاص غالباً في العام  
 المنطوق سيما مع شيع مقتضى العمومات اقول في اوضاع المقتضى والجواب مع  
 ملاحظة ما قورح في باب الاهدال والنزجيات تشويش واضطراب ذلك لانهم كانوا  
 في باب العادل ان تعادل الاماراتين وقد اجماع جميع الوجوه في الجواب السبلاني لا يقتضي بكل مقتضى بل لا يقتضي بالثبوت عند فقط  
 والرجوع الى الاصل او المشرق على اختلاف الاراء وان ذلك اغراض وجد فقد المراجعات  
 وعدم امكان الجمع بين الدلائل وكان لا خلاف في باب العادل في وجه الجمع بين الدلائل  
 مع الامكان ومن المقتضى وغيره من الاقوال ما في بعضه عدم الامكان ومنه من يكون

ذ

ذلك اجماع العلماء الداخلين اليهم في قول الله تعالى حيث قال بعبدة ذكروا قبلة من حيث  
 التي ترون في كرامهم حيث ان كل واحد منهم ظاهر في الدعاء بغير عيبك اوله في غير مناهج  
 فكيفيات دلالات الفاضل فانها امكنت الشوق فيهما بالمثل على وجهين الاول والاول  
 فلهذا عليه اجتهاد في تحصيل فان العمل بالدليلين فيهما امكن خبر من شراهما وتقبل  
 باجماع العلماء فاذا لم نتمكن من ذلك ولم نعلم ذلك وجهه فاربع العمل بهما في شراهما  
 هذا اذا فرض دليلان من الاول مثل خبر يتبادر عن شراهما فيقول او ظاهر انهما في  
 ذلك فلا بد وانما ملا حظ المجمع والعمل بهما اما بالتحصيل او بالتقبل اذا كان بينهما امر  
 خصي في الاول لا في وجهيهما على بعض الاخر او على بعض الاخر اذا كان  
 بينهما ثبات في ذلك ومع العجز عن ذلك المانع خارجي مثل التناقض في قضية شخصية  
 اجماع على عدم رجوع الى المرجحات ومع التباين في الاول من التخييل والتردد والرجوع  
 او الاصل او التوقف على ما في المذكورة فتقرهم بالجمع مع عدم ملا حظ المرجحات فيسكا  
 يكون جمعا بين الدليلين بناء في تعليل تقدم الخاص على العام بكونه اقرب في حجة التخصيم  
 وكذلك قول الجيب الاول وغيره بالجمع بين الدليلين وان كانا احدهما اضعف فيا في وجه  
 الى المرجحات واعتبار القوة والضعف في المقامات مثل تخصيص الشرا بخبر الواحد وغيره  
 في مقامات الجمع فانهم يعتبرون المرجحات ايضا لما صرح به في هذا لا شك وتقبل المقام  
 ومحصل ما ذكره في فائدة التعادل والرجوع مع معنى يتقضى وتجميع على ما اقتضا الحال  
 والمقام ان ملزم في مقام الجمع مع الامكان من عدم الرجوع الى المرجحات الخارجية انما هو  
 بالنسبة الى المرجحة الشرا والاستقاط لا بالنسبة الى راجع احدهما الى الاخر فان ارجاع  
 احدهما للدليلين الى الاخر او ارجاعهما الى الثالث يقتضي اخراج النقطتين الحقيقة الى المجازاة العمل  
 بالتخالفين مع بقاءهما على حقيقةهما حالاً يمكن بالضرورة فكما يمكن اخراج العام عن حقيقة  
 العموم يمكن اخراج الخاص عن حقيقة الحقيقة وايضا فلا في ان وجه المقادير الى احدهما دون  
 الاخر من مرجح فلا يتناقض عدم الرجوع الى المرجحات فيمكن امكن فيه الجمع في وجهه القبول  
 من الاستقاط مع وجه الرجوع اليها في راجع التاويل الى احدهما دون الاخر ملزم  
 من العمل بالدليلين العمل بهما على ما هو مقتضى الامانة بالتحقيقة او بالبيان الذي صح في  
 محاور اهل الكتاب وهو ما وجد منه العلامة المصطفوية المتقبلة من اهل البيان والشر

القطم

هم

الصواب في الحقيقة والمجتهز لذلك المجهز المجازي كذلك بان يكون موجهة في اللفظ ومضارة  
 معها او كما قد يكون كونه اللفظ مغتفر من جهة الكلام مغتفر من جهة اللفظ هذا المعنى والابحى في ذلك  
 بموجب احتمال اللفظ لذلك وكذلك معنى ارجاع احدهما الى الآخر بقائه احدا حدهما على حقيقة  
 وارجاع الاخر الى البعد كذلك ومعنى ارجاعهما الى ثالث اثبات القرينة للمجهز في اللفظ  
 يحصل بالقرينة فيما معنى ثالث مثال الاول العلم والخاص المطلقان فانما العمل بالخاص  
 العمل بالدليلان في الجملة اما الخاص فيحققه واما في العام فبما في المعارف هو التخصيص  
 ومجوع وقوع العام والخاص في المظاهر في كلام متكلم واحدا ومتكلمين كانا في حكم قرينة  
 على اعادة التخصيص كما وفيه اشاران في كلام اثنان ايقه بان في كلامه ما كانا خاصا و  
 للبعد في معرفتهما ومثال الثاني ارجاع عامين متضادين الى خاصين وكذلك يحصل بين  
 المتناقضين مثل انه مرفوع والاخبار ان الامم حق بحضرة الاولاد سبع سنين وورثتهم  
 انه الاولاد حق بحضرة له سبع سنين فالجميع بينهما بان المراد بالولد الاول الذي في  
 الثاني الذكر عمل بالدليلان واخراج الكلام عن حقيقة ما بالتخصيص لكن الخاص هنا في الاخبار  
 عن طاهر في شكل الاعمال وبهذا الجمع لا يخرج اللفظ عن الحقيقة وعدم ثبوتها على ما كان في  
 عنما هل لسان القرينة عليه الا انه يعمل بالقرينة بين الاصحاب قرينة علمها بالانسان  
 معتد بها في قرينته معرفة لذلك واما الذي وجد بين القرينة في الاخبار وقامه واضح مثل  
 الاخبار والواردة في ان العادى يصلى ثامنا ويصلى والاخبار والواردة في انه يصلى ثامنا  
 لمستحق ان الاخبار والاطار على الاجم من المطلق والثاني على العدم وبهذا الفصل وانما يحجز  
 هي كالتخصص لكليهما وهو قرينة لتلك الحمل واما مطلق الحمل كيف وانفق كما ينبغي العلم  
 بعض افرط في التناوب فلا دليل عليه مثل ان بعضهم افلداى حبل ورجع بلفظ الاخر بلفظ  
 المرفوع في ذلك بعينه فيجعل الامر جعلا لاذن والذين يمتنع مطلق المرفوع حجة وبهذا يتبين ذلك  
 الكراهة وهو خارج عن مدلول كليهما فالا لم قرينة علم ذلك صحتها لينة فلا يجوز  
 ذلك بموجب انه جمع بين الدليلان والابحى عملا بكلام الشارع بالتحقق في المعارف اما  
 الحقيقة فظاهر اما المجاز فلا المجاز هو المعنى الذي فيه القرينة وهو سبق في قوله  
 القرينة والعلم بها بموجب احتمال صحة قرينته بوجه فيهم المجازان الثاني ان كذلك  
 لا يجوز ان الحكم بالارادة ذلك ولا يبرهن الظن بالارادة ذلك في كلامه لا يبرهن في الجمع



بهن الدليلين بسبب انهما يعملان احدهما شكا لظاهرا والاخر حقيقة او شكا لظاهرا  
 ومع شكا لظاهرها يحصل في نتيجة على ارادة خلاف الظاهر من نفس المتعارفين او الخاطئ  
 يتبعه والذلة الجارية المشاهدة ومكون هذا ايضا مع القرينة في جهة الظاهر والمجمل  
 ومع ذلك فاما يمكن ان يدل هناك على احتمال بطلان عليه الخالف لعدم بين ظاهرا او لا يمكن  
 نقول ان ارادة النعم من قولهم الجمع مما امكن ان يكون الطوبى انما لا يجوز رد الكلام المتبع بل لا يمكن  
 على محتمل صحيح بتاسيس برهان وان كان بصيرا ولم يجعل حكما شرعا او فسادا للبرهان المتناقض  
 كما فعل الشيخ في بعض من دعاه للافتك كما ذكر في اول كتابه فلا فائدة من الاشارة الى دليل  
 على وجوبه مع ان الظاهر ان لفظ الاول في كلامهم يحتمل الرجوع الى قوله نعم ولو ان كلام  
 بعضهم اولى ببعض ما ارادوا به فيجب ان يثبت بل المتناقضين على اعتبار ان يحتمل الرجوع الى قوله نعم ولو ان كلام  
 ذلك مستند شرعا ودليلا في جميع المواردة حتى في معنى بجاز ولم يظهر له قرينة في نفس المتناقضين  
 ولا الظاهر بل المتناقضين على رفع التناقض فلا دليل على جواز ذلك فضلا عن وجوبه  
 مستند شرعا فانه يدل الى الخوض في كلام الشيخ راسا في العمل باحدهما على بطلان في الجملة  
 فلا بد ان يكون مراد النعم مما لا يورث اما مطلق الرجوع او الرجوع بما يمكن جميعه وان لم يكن  
 متناهما هل السالك كالتخصيص بينهما ويكون غيره داخل في غير الممكن فالمراد من الامكان  
 ما لم لا يمكن بملحظة العرف ثم ان محتمل ظهور القرينة من نفس المتعارفين او غيرهما محتمل  
 احدهما او كليهما لا يوجب انهما بل الاعتماد عليهما واعمالها الا اذا لم يكن بينهما وجه الجمع  
 فان حمل اللفظ على الجواز الحقيقة فيخرج عن مقتضى الدليل الدليل والخروج هو الصحيح الا اذا  
 نشأ من اوجه القرينة على مقتضى حقيقة اللفظ فلا بد من ملاحظة التوجهات في هذا  
 الادراج اية كما هو معتبرون ذلك في الدلائل الا في معناه اية ويظهر بذلك ضعف  
 العنادي وغيره من قولهم الجمع بين الدليلين وان كان باجماع الاقوي الى الاضعف ولما ظاهرا  
 كلام ابن الجوزي في معنى ما ارجاه من الاهتماع بظاهرها او عندنا ما هو قربة العمل في ذلك  
 الاجتماع المقول به لانه العمل على وجه ترجيح المرجع مع ان الرواية صحيحة في رواية  
 الى التناقضين اللذين لا يمكن الجمع بينهما ومن الراوي فيها انها هي عنهما والسبب  
 محض الجاهل للجمع الرجوع في غير المتناقضين ايضا الى الرجوع انما لا يثبت في  
 تخصص الكتاب بالكتاب لا بالاجماع ولا بالغير المتناقضين ووجه ما ظاهرا مختلف في جوان





هل هو معنى الحقيقة لم لا هو غير قطع بها الذي هو في ظل الصد وهو حفظ العلم بالحكم  
 بعينان التي يكون الحكم على العموم مرادك مع عطفه وكذلك الحكم في الخاص على الخاص  
 كل عطفين والقول بان الخطاب بما له ظاهر مراده غير التي فثبت من العمل بظاهر القرآن  
 مع قطعنا عن المحاطة بما يتوهم بالنسبة الى من وجه الخطاب والخطابات الشاهدية وما في  
 من ذلك من الحقيقة بالخاصة من كذا تقدم وقد كانت مقترنة بقرائن يخرجها عن الظاهر فلا ينفك  
 عليها كما ظهر في موضع كثر ووجه في غير ما ظهر في كثره فلا ينفك المقطع بالمراد فيما يظهر  
 وخبر الواحد في الخطاب هو كونه اذ يكون محله تلك المراتب وعدم اثره في غيره باللفظ  
 لا بوجه خارج البيان في وقت الحاجة اذ لو كانت مقترنة بما هو محله الحال لا يخرجها عن  
 او كانت مقترنة بالعلل منفصلة عن ظاهر المراتب اوله كونه مقترنة ولم يكن وقت المنع  
 من ذلك ونشر كفا في التكليف المحاذرين في المحاذرة في العلم المراد منها اذ في ذلك  
 لم العلم بالمراد وان التكليف المحاذرين اي شي كان فلا ريب الاكثري ما نحن فيه من العلم  
 وما ذكره في النظر يحصل العلم بغير خبر الواحد بطلان خطابه في ظاهره كما هو محصل  
 من ذلك في قوله في غيرها مع ان يكون العمل بظاهر الكتاب بما مثل الاجتهاد في ذلك  
 فيه الاخبار بغيره والتمسك في مجيئه واثباته من العلم بغير الاخبار يحتاج الى رفع الاخبار  
 بالاجماع مدغم في غيره في موضع النزاع فظهر بطلان كلام المحقق في المعاصرة بالكتاب  
 او بالاجماع لم يعلم انفساده على جواز العمل بخبر الواحد وما كان هذا في عام من الكتاب فلم يعلم  
 انفساد الاجماع على مجيئه بظاهر الكتاب بغيره في الاخبار والمخاض ما به من صحتها  
 بجواز الخصم من جواز كونه في عدم الاعتناء بخلافهم من كل من ان يكون العام حقيقة  
 في العموم كلام هو اوجه المسائل الاجتهادية وقد مر ذلك العام المختص بالمراد في بعض  
 الكتاب بخبر الواحد من جملته من العمل بخبر الواحد في كل ما هو محتمل من جملته في العلم  
 على ما كان فلا اقل من مخالفة لاصل البراءة الثابتة بنحو الكتاب بغيره لا يكلف الله نفسا الا  
 ما اتاه من قوة ذلك مضافا الى ما يظهر من تتبع احوال السلف من العلم والاهتمام به في العلم  
 كما ان ذلك بغيره من الافاضل وبالجملة مع ملاحظة ملاك ما تضمنت ما ذكره من ان العلم بغيره  
 بظاهر الكتاب لا يتوهم في دعوى حصوله على ظاهر الكتاب بغيره الله نعم ولا ريب في خبر الواحد  
 الجامع ان شرطه العمل به هو ذلك فانه ثبت ان الاخبار ما الكثرة ووجه ان الخبر

و  
 ل

[illegible]

والخصيص في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 بالخصيص في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 فان قيل قد يقال في النسخ ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 المستلزم في ذلك ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 ايها منسوخ للمكان ان يكون المراد في النسخ ايها الحكم في بعض الاوقات زمان بزمان ولكن نلخص باله  
 فالفرق بين الدالة في النسخ وبين الدالة في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 فليس في الدالة في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 وهو مقتضى الدالة في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 يصير بذلك مجاز في الباقي وهذا مقتضى الدالة في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 الحقيقة في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 الدالة في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 الطرية في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 من حيث الظاهر كما انما يعلم ما هو مقتضى الدالة في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 وان كان مجاز في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 في هذا المجزع العام والخاص المطلق فان العام من جهة اللاحق ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 المجزع في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 ولا في الاول المذكور في هذا المجزع في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 في حيز من الاول المذكور في هذا المجزع في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 لان في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 احدهما بان النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 الثاني في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 الاخرى في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 على الاخر في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 في النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ  
 على النسخ بل هو الدالة الفعالة على جميع الاقسام والامور من غير ان يكون مقتضى الدلالة في النسخ

المستوفون

الاخر



خدا باوند

سلم بأهية المجرى والتمت وان لم يقع عند ان البوصح اخبره فلما نزل ان الحكم النزل بان يملك  
 الى الزمان الثلاث ثم ينسخ فذلكم بعينه ان ذلك الحين وانما نعلم ان عند انفسا الكثرة  
 وبذلك ظهر العمل على ان الحكم الزوم ناجز اليان اية والحاصل ان الامة ثم يظهر ما وصل  
 اليهم من البوصح وينظر ما وقع في زمانه وبينهم ما اراد الله في كتابه ما دام البوصح من  
 سنه فما لهم مع الامة كما انفسهم مع مملوكه وفدائه الى انفسهم ما ذكرنا ان الحكم النزل  
 رة وفي مشايخه الفارسية على العلم فعلى هذا ولو فرض ان الحكم الزوم سمع العام امامه  
 سماع الخاص عنه في زمان وقت العمل بجزء من زمانه ومن غيره لا يعرفه بهان يكون  
 ظهوره كونه مطلقا بالعام الى ذلك الحين من جهة اخرى عن النسخ مثل بقية او خرفة او خفي ذلك  
 عليها الامام ولم يصبها الا في ولايته ويجوز ان ذلك النسخ على لسانه المجدد فليست بان  
 الزمان ومنها ما يشهد بان من غير جهة النسخ فليعلم ذلك وان كان وروايات في بعض  
 وقت العمل بالعام فالقوى كونه مخصوصا للزمان ناجز لان من وقت الخطاب كما سنجد  
 امامه لا يقول بجزءه فاما جعلنا سخا ان قال يجوز النسخ قبل حصول وقت العمل بجمله  
 وجوز في الراجحات الخاصة ان لم يزل يجوز انفسهم الثالث هو ما هم منهم الخاص والقوى  
 وثالثا لا كثر المحققين ان العام يثبت الخاص فذهب جماعة منهم السيد والشيخ الى كونها سخا  
 الخاص لان جهات النسخ هو عام ومنه في الوجه واجبه يستدل اليه بان جهة الجمع بين الالوان  
 في الجملة فلو عمل بالعام لم يبق الفاء الخاص او من العام قبل حصول وقت العمل به وسنجد ان كان  
 مبرا من الخصص او من عامه وانما في وجه الجمع لا يصح الا على اعتبار النسخ على مكانه فيجب بان  
 من كثر في جهة الخاص فلا بد من مرجع النسخ وهو اختياره لا غيره وقد عرفت  
 ان النسخ في الذي رجحناه هو النسخ في فرد العام لا في زمانه فلا ينافي ما ذكرنا ان النسخ  
 من عامه النسخ في وجهه واستدل ايضا باننا لم نخصص العام والفاء الخاص لزوم ابطال التقوى  
 بالنسخ وهو بل بالضرورة بيان الملازمة وان دلالة الخاص على ملو له في ذلك والامة العام  
 على ما قيل ان يرد بالخاص وجه هذا الاستدلال النسخ من جهة مقتضى الالوان بسبب  
 النسخ وان لم يكن فخصا في معناه كما ان الالوان لا يرد بها بسبب وخصوصا ليعلم الاستدلال  
 بطلان ما عدا ما عدا في الاصل لان الالوان في وجهه هو العام وهو ما يكون فيه  
 الخاص بالانحصار وهو ما يكون فليعلم الالوان كما علمه من جهة اخرى لم يكن قطعا



كتاب في معرفة  
الانسان

فيما مل الشرح الظاهر لانه اذا ما يكون من الخاص الكلي في عام مظاهر في معنا الانطباع  
حاصل الفاضل المدقق اذ او بذلك ما كان الخاص عام من وجه في العام وجعل ذلك شاعرا على وعده  
من غير محل التلويح بل جعله في ذلك وانما خبيره في عامه اما ان لا تلاحظ وجه ليعمل العاقل  
بأن العام والخاص المطلقين من بعض صور العام ومنه شعر ليلته بل هو الاصل في انما تلاحظ  
مقتضى للعلم به هو الدليل الذي ذكره في الاصل من ان العمل بالعام ينشئ انما الخاص دون  
الخاص من غير التسوية بل في الحقيقة وهو على السمع في العام والخاص من وجه العلم بالفرق  
بينهما فلهذا جمع لا يلزم من عامه صاحب العلم على الدليل ونظر بان عموم الخاص لا يتحقق  
والمظهر بالنسبة الى فرد ما من الخاص بخلاف العام فانه لا قطع فيه العلم ذلك على فرد ما من العام  
مع ان احتمال التيقن في الفرد في الحقيقة فيهما فاما في الخاص فالعام بالنسبة الى الفرد في نفسه  
من سائر الجازات فالامور بالعلمية هنا قطع اربعة فرد ما من بعد فرض ان العام هو الدليل  
الحقيقي في الحقيقة فلا وجه لذلك في الدليل في عام الاستدلال في التلويح بالسمع بوجه  
الاول ان قول التلويح لعل من يلائم لا يقتل المشركين في ثباته ان يقتل لا يقتل من يلائم  
ولا يكون الا في الافراد والاشك ان هذا ناسخ وكذا ما يعتار به وجعل يلزم من التلويح  
فان الشخص من غير الشخص بخلاف ما اذا كان يلزم العام والعام في الشخص في الشخص في  
حرج حرج لا مخرجه من الشخص في الشخص في العام بيان فكيف ينبغي عليه بوجه  
وان المتقدم ذلك البيان ولما مضى في بيان من هو ما خرم ما قبل ان هو في بيان شمع  
مشارك للعلم من وجه لان وصف البيان من حقيقة في الوقت على تقدم ما يحتاج الى البيان  
ليجاء وان تقدم عليه من غير حيث ان التلويح وهو يلزم من التلويح من المعروف في  
الاصحاب العمل بالعام من غير الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في  
تقدم الخاص ما من وجه كونه ناسخا لوجه من بعض وقت العمل بالعام او كونه من بعض  
كما من خلاص ان الكلام في هذه المسائل انما كان في الخاص ما يخرج من العام من وجه يمكن  
فيما لا يخرج من العام بالبيان في وجه في العام في الوجه ما خرج المبحث في السمع في وجه  
النسخ فاطلاق الكلام في هذه المسائل انما كان في الخاص بالنسبة الى العلم في العام في العام في العام  
على الاخر من حيث العلم والخاص في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في  
كان العام من الكتاب او السنة المشهورة في العام في العام في العام في العام في العام في العام

العمل بالخاص كما يستلزمه في صورة وجه الخاص بعد حصول وقت العام في نفس  
 فيشكل الحكم بتقديم الخاص في صورة جعل الظاهر في بقول مطلق من بابها في هذا الاشكال  
 في الصورة المخرجة بان الاصل عدم تحقق شرط النسخ وهو حصول وقت العمل فثبت في الشرط  
 فيبقى المخصص وهو ما رضى بان الاصل عدم تحقق شرط التخصيص اي فان تحققه في نفس  
 الاصل لا يوجب شرطا بوجه الخاص قبل حصول وقت العمل وما قبل ان الاصل ثاخر الحادث وهو  
 وجه الخاص بعد حصول وقت العمل بالعام فهو ما رضى بان حصول وقت العمل اقدم على الاصل  
 ثاخره فالخطيئة في الجواب لما ارد به فيقول المولى بتقديم العمل بالخاص في صورة جعل الظاهر  
 كون الخاص اقدم على العام في النسخ المطبق به ان يقال ان شيعي المخصص غلبته ووجه ان المتقدم  
 بنفسه من وجه المخصص يعني ان الرجوع في النظر حصل ما قبل ان المخصص في نفس الامر في  
 معنى ان الظاهر ان الخاص قد قبل حصول وقت العمل لثبت التخصيص لجا ان الشيعي اقدم على  
 ما بناء على ان التخصيص لما قبل ان يترجم النسخ على التخصيص في الوقت وتقديم الخاص على العام  
 كما قلنا في النسخ والسبب في ذلك هو في معنى النسخ لانه لا يوجب له ان يكون مخصصا  
 منقول في جواب ما شئنا ان نخرج هذا الاشكال وانزاع في الجواب انما عظم امره  
 لعدم وجه المنع في كلامهم كما استرنا سابقا وان النسخ من حيث انما سببه بل يوجب  
 عنهم انما هو كاية ما علم من سنة النبوة ومما دللنا به بان في الخلاف سنة وهم  
 راجعون لكون ان هذه الآية نسخت هذه الآية ومما دللنا به بان في الخلاف سنة وهم  
 ثبت بها حال ما وقع في زمان الرسول سموا الاخوان النبي في وقت قبل هذا واما الكتاب  
 فدل على السيرة ان ما خرج من قوله انه مضبوط بصفة الاختلاف فيه وفلا على الجمع على  
 نظرية الرابع في المطلق والمقتضى في المطلق على ما عرفت اكثر الاصلين هو  
 ما دل على شيان في جواب على وجه محتمل المصادق على حصول كونه مندرجه تحت  
 في المقتضى وهو المنع من الكلي الذي يصدق على هذه المقتضى وعلى غيرها من المقتضى  
 في المقتضى والمقتضى من جهة العام والمقتضى في المقتضى والمقتضى في المقتضى  
 في المقتضى ويظهر من جملة من انما يرد به المقتضى منهم الشبهة الثالثة في تمسك المقتضى  
 حيث قلنا في مقام الترتيب بين المطلق والعام ان المطلق هو المقتضى لا بشرط شي في العام هو المقتضى  
 بشرط الكثرة المستمرة وصرح بعضهم بالفرق بين المطلق والمقتضى في ذلك

في بحث العام والخاص وان الخلق مكان الاعيان بين وجه الجمع بين الفرقين من جهة  
 الحقيقة فالجمع في ذلك المقام ما ما ذكر بعضهم في جعل المطلق حقيقة من الجنس لا نفس  
 الحقيقة من الاحكام لانها تعلق بالاضاوة بالميزان في حقيقة ذلك ما فيه اختلاف في بحث  
 جملته تعلق النكاح بالحق والاحكام بالطابع فيقول ان البيع مثلا في قوله نعم اهل الله لا يعلق  
 الفرقة وكذلك المام في خلق الله الماه طهر لا ينجس شيئا والماء القليل الممزج بغيره  
 نعم اذا كان الماه قد سكن ان ينجس شيئا وكذلك سم ولا نعم في السفر وفي ذلك وعمره للمزيد بما  
 به للمعالي شايخ في حيزه وقد دخل فيه المعارف والعمومات ولم يفرقها عن بعضها الا في شيء من  
 شايخ مثل رتبة مؤمنة والاصطلاح الشايخ بينهم هو ذلك وعلى هذا فالطلاق ما ينجس  
 هذا الشايخ والتسبيح ما عوى من وجه حقيقة ما عاين هذا الرجل وصدق لا ولا على غيره فيكون  
 الثاني فالثاني على هذا الرجل وفي الاول اذا عرفت هذا فاعلم ان الاطلاق والتسبيح  
 في وجه الحقيقة والمفهوم والمفهوم كما سببه اليه جميع ما في احكام معارفه العام والثاني في مفهوم  
 العام والخاص الفرق بين النطق والنطق وعدمه وانما معارفه الثاني وجه الحقيقة  
 ذلك يجري ههنا ايضا ومن قبل هذا البحث بما سنرى من وجه تلك الورد مطلقا وفيها ما  
 ان يختلف حكمها بمعنى كونها في حكمها مختلفا وان لم يختلف فليس الحكم الشرعي على الحكم بها  
 واكثر شيئا ههنا شيئا او غيرها حكمها مثل الحكم بها شيئا اعمها اطلاق النطق على  
 على الحقيقة بجماع الالفاظ كقولك انتم تعلمون فاعلم انتم في قوله انتم على الحقيقة  
 فاعلم انتم بالانتماء الى الفرق لا تخار والموجب هو الحرف وهو باطل لانه يرجع الى اثبات الملازمة  
 العمل بالانتماء من جهة النشأ او وجه الحقيقة ثانيا المختار هو مختارا لا اكثر من سائر كانا  
 امرها او تنسبها او مختلفين وسواء كان موجبا او محذورا فاعلم ان مختلفا لعدم المطلق الجمع  
 وامكان العمل بكل منهما راسا الا انها كان احدهما مستلزما لعدم الآخر مثل ان يقال ان ظاهر  
 فاعنى رتبة ولا عملك رتبة كما في قوله فان العشق الملك وان كانا مختلفين لكون العشق موقوف  
 على الله فالعشق يستلزم الملك بل يستلزم الملك ايضا مستلزم عند الحق في رتبة المطلق  
 لعدم الكفر فلا يجوز ان يكون بل لا يعصى الله واما على الثاني فاما ان يحد موجبا وما يختلف  
 اما الاول فاما ان يكون الحكمان شيئا او منفهين او مختلفين ففرض انهما في ذلك فلا يكون  
 مثل ان يقول ان ظاهره فاعنى رتبة وان ظاهره فاعنى رتبة من جهة والمختلف بينهما في وجه

والثاني على رتبة مؤمنة دون الاول  
 وكذا بين المطلق والعنى الثاني  
 لعدم رتبة مؤمنة في الاول  
 على رتبة مؤمنة دون الثاني

او من باب السنج والختار  
من السنج باب السنج

لا يتم

ان حصل بالمسند لما من باب البيان سواء تقدم على المطلق او اخر عنه ولكن في كل واحد من هذين  
وقت العمل اذا علم تقدم المطلق فكيف ناسخا من هذا سند المطلق الاول وجعل المطلق  
على المقيد والثاني كون بياننا ناسخا على المقيد الاول نظير ما في حمل العام على الخاص  
لشروع المقيد بشرط وهو جهالة واقفا من هذا في الحقة فيكون في كل واحد من هذين  
كما سنشير اليه واجتبه اكثر من بانه جميع بين الدليل بان العمل بالمقيد في كل واحد من هذين  
دون العكس وهذا في كل مكان الا ان ارضى بان الجمع لا يخص في ذلك فلا بد من بيان المرجع والاهم  
الا بما ذكرنا واما سند هذا النوع فقد يقر بوجوه الاول ان يكون الجمع بين المقتضى على الاستحباب  
بمعنى حمل الامر في كل واحد من وجهته من وجهته مثلا على الاستحباب فيكون في كل واحد من هذين وجهته  
التي هي الشاغل ان يحمل الامر في كل واحد من وجهته على وجهته في المصطلح لا في وجهته في المقيد  
من العقل في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
ان يقدفها انها امر في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
الامر على الاستحباب بجزء اخر ما ذكرنا على وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
مطلقا بل وجهته حقيقة كما هو جوابه وفي كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
منه فلا بد من اعتبار وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
فعلية في وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
الخصيصة منه وان لم يبق من عند الخاطبة في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
عند الخاطبة في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
ليس في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
لهذه الاسباب في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
بحال في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
والله اعلم بما في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
والله اعلم بما في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
ما اختلفنا في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
التي هي في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته  
بشكل الذي متبع في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته في كل واحد من وجهته







الناس على التاكيد وقد سيج هذا الاثر من عمل الشاغلين بان الامر حقيقته وان يكون كيقظ الا  
 بان الامر الوارد عقب الخطر حقيقته في الابهة انه وان لا اختلاف بطلان الاعراض بل لا فرق بين  
 الجواب بالاعراض فلا من مفهوم قولنا اعتق في الظاهر وقت من منتهى عدم وجوب اعتق من المنة  
 فلا يخلو جواز اعتق الكافر وحمل المطلق على المبدأ انما هو من جهة ملا حظته المطلق لا على  
 المفهوم فان الحكم انما كان عن قول واحد فلا ريب ان وجوب اعتق المنة لا يمكن الا بشان الاشياء  
 وان كانه مطلقا طبقا لغيره وجوب اعتق المنة من حصول الاشياء بالاطلاق في نفسه فلا يسي  
 طبقا على حصول الاشياء لغيره وان كان الاشياء ثانيا حراما فلا منافاة بين القول بعدم مجية  
 المفهوم وجوب حمل المطلق على المبدأ وان اول قوله اعتق قربة من منتهى بان المراد هو ان كان  
 الظاهر اعتق قربة من منتهى لا يجوز ايجاد اعتق قربة من منتهى وان كان يصح الاعراض في الجواز لكنه  
 لا يتم اية او يكتفي في تخرج من العبر هذه المطلق بوج ملا حظته المطلق ولا حظا للاشياء  
 من المفهوم ثم يمكن جواز هذا النوع من العام والخاص المتوافقين في الحكم والنفي والاثبات مثل  
 قوله اليوم بنى قبة اليوم بنى قبة الطرالقان في وجوب الاكراه في بعض بنى وجوبه في الكل  
 ولا يجرى في المطلق والمقتضى لعدم العموم والافراد في المطلق وكذلك شرهم مشفاه في عدم  
 وجوب حمل العام على الخاص في غير ما غا خصص حمل العام والخاص في المطلق والظاهر انما الجواب  
 فغير انه فيهم مشفاه في التناقض في الجملة وهذا هو لك بطلانه ولا حاجة الى التمسك بالاجابة  
 والظاهر انما يشبه مجية المفهوم في الواقع الخاص بالاعتناء بوجوب العمل بالمقتضى والظاهر ان  
 الصلة ما يتقدم به في الجماع الاعلى ذلك ولم يحضر في الان كما بالانها تليها خطا وبقية الحركة في  
 الناس على التاكيد انما هي ما لا ينافي في المقام اذ هو مما يصح من جمالي موالع المفهوم والاختصاص  
 لا ينافي فيه وان قبل ان فيها التحصن فائدة القيد في اعتبار المفهوم فيمنع الاختصاص فيمنع هذا  
 الناس على حصول حمل على اداة الاصلية ايضا وما ذكرنا يظهر ان ما نحن فيه ليس قبل الامر  
 الواقع عقب الخطر وقد في التوقيف والنتائج التي انما في ان نوع من الشخص في الماشفاد  
 في المطلق ومنهضا ولو فان نظام العمل في حصول الاشتغال بما في في كانه في امره غير ان كانه  
 على الجمل ولقد عرف في العام والخاص انما الخاص مبدىا ناسخا الا في صورة تقديم العام وحصول  
 وقت العمل فيكون له المطلق والمقتضى واجتري في ان يكون مقتضى ناسخا اخر في المطلق والخاص  
 انما يشترط حصول وقت العمل للنسخ بان الدلالة لا بد ان يكون متاخر في الاحتفاظ في المقتضى

بهذا المطلق لكافة المطلق مجازاً في وهو فرع الدلالة وهو متفرد والجواب عن لزوم المناقشة  
 ولا يميز فيه شي إلا أن جازاً بيان عن وقت الخطاب لا بل على انشاء واجباً بالانقضاء  
 فقدم المقيد فالطلق الولي بعده لا يمان به أو منه المقيد دون دلالة وتقييداً للزمن  
 بالسلافة عندهم أيضاً وأعرض على الأول ما تقدم المقيد على قولنا لا انتقال للزمن المطلق  
 إلى المقيد بخلاف العكس على الثاني فيمنع تناول الرتبة الثانية حتى يكون مجازاً في السببية وليس  
 فالمطلق ينفي في المطلق الكامل والثاني الثاني وهو ما كانا متفهمين مع الخاطيء والموجب كونه  
 العمل بها أننا فاعلمنا لا أكثر من بقوله في كفاية الظاهر لا نعني مكاناً لا نعني مكاناً بل كفا  
 وأورد عليه بأنه يخص جواز العام لا تفيد المطلق فانه انكسر النفي تفيد العموم وبذلك يعظم  
 بقوله لا نعني مكاناً لا نعني مكاناً بل كفاية فذلك بعدم قصد الاستغراق بل جعل  
 مع العهد لا نعني فاعلمنا بأن معناه لا نعني مكاناً ما كان الكائن على سبيل البدل والشمال  
 من غير قصد إلى الاستغراق ويكتفى بمثاله بعدم غشوقه ولحد من الكتاب فقط ويحتمل أن  
 قوله لا نعني مكاناً كقوله لا نعني المسمى فمن أين يحصل الحكم بعدم أجزاء اعطاء الحكم  
 مكاناً كما قرأنا في هذه الفرع المسمى فمن أين يحصل الحكم بعدم أجزاء اعطاء الحكم  
 فالواقع حكم هذه السلسلة بجامع اعتبار معنى الصفات قول ويمكن دفع الابهام في مثال الكثرة  
 بأداة الجمع فيكون الثوبين ثوبين الثوبين ويصح المثال الثاني أي بأداة المبتدأية كما بين  
 سابقاً فلا حاجة إلى جعله بأم العبد للذهاب مع المناداة في معية النكته ولا بدخ الاستكثار  
 مع أن التقييد بعدم قصد الاستغراق لا فائدة فيها إلا أن هو ادفع فيهم أن يجعل في قبل وأنت  
 لا يجعل محلاً للتخفيف إلا أن لا يتم داخل على المسمى والمسمى إنما يفيد في العموم المسمى في وقت  
 بالمطلق العلم وأما ذكر المسمى من معناه كالأخوة فبذلك لو أن مكاناً ما كان الكائن  
 على سبيل البدل لا محالاً هو في النفي متعلقاً به وهو غير ممكن في كونه لا فائدة في النكته المتفردة  
 للعموم وإن أراد بعد اختيار الكلف تقييداً في ضمن فمعتبر في ليس معنى هذا اللفظ بل بجنا  
 إلى فهمه وإضماره مع ذلك فكيف يكون المسمى بآثار كما ذكره أفاضل البان فما حصل من اختيار المكان  
 ذلك الفرع وإن أراد جعله بآثار جعل في اتصاله بغيره فمعتبر ما جاز ما من غير مسمى  
 المستلزم في شق بيان هذا الصنف بالمثل المشهور من هذا المثال فلا وجه لاعتدله عنه في الفرض  
 لا بد أن يكون مراد من بدل المثال بذلك غير هذا فمعتبر ما ذكره لأخوه المسمى في معناه إلى معناه

اشياء مثل ان يواد منه القى على الرق مكانا ما وجب بقرعة المطلق ويكتفى الامثال لعدم  
قوة واحد الاخر ما ذكره كذلك خبر بلية خارج عن هذا الموضع واغلب صراح الانحاء في اشياء  
والعرفاء المتصنفين في مسائل ذلك بيان موجز العنق للبيان مودع في بناء الرق فالمقصود بالذات  
عقود في الكائنات انما الرق الحكماء مع ان اربعة في ما بعد التوبة في العود ما بعد عقوبة غلبا  
اذ يصير العنق من كونه غير ذلك المنقوض الا في احواله وما عليه بذلك الحكم فيكون معنى العنق وكما  
ما اعترف به عليهم من العبد وهو ان كان يقيم مثل هذا المثال لو كان مالكا لم يكن كالعبد في حقيقته  
ولكن كقيد في مثل لا يقتل العبد مثله اذ هو بكره معناه لا يقتل العبد اما الان يخرج القول  
المعنى الانساني مثل ان يقتل اذا استقيم صحتها فابق منها واحدا منكم لكم قتل الثاني وهذا  
كل خارج عما يعرف بالعادة ثم ان الحكم بوجوب العمل بالطلاق في المذهب هنا لا يتم الا في بعضها مما  
وخاصة الطلاق انما اقدم على ذلك من غير مثالهم المشهور ما لا يقع الفرض الذي ذكرناه  
ادارة المذهب لا يشترط فيكون الجمع بينهما يحمل المطلق على المذهب اللهم الا ان يصحح على اجماع في ذلك  
بمعنى ان يكون ذلك كاشفا عن اصطلاح على اصل الفرض فتقاعبه وهو كما ترى في ارباب الاجماع  
الغرض في ذلك بغيره انما انما هو ما كان في مختلفين مثل ان ظاهره في عقوبة وقته وانما ظاهره  
فلا تعنى في غير كانه في حكمه حمل المطلق على المذهب وهو صفة ظاهره لم لا الثاني كما طلاق في  
الغرض في كونه انما هو في نفسه هاهنا في كونه التثنية في ذلك لا يحل في عدم العمل بالوقوف  
بما في الاقسام المنقوشة فيه من كونها مثبتين او منفيين او مختلفين واختلافها في المنزلة  
فمن الصفقة المنع عنه مطلقا وفي اكثر ان تعينه انما يحمل على ان انقضاء التمسك وجب على  
دفع بعضهم الحمل على وجههم واهل البيت بالذكور والحق ملاحظه للاصحاب لعدم المنفعة  
الباقي لخاصة من الجواز البين والظاهر الماول في الحمل ما كان في الله عنه وانما ان  
هو ودينه معنيين فضا على معانيه وهو فيكون فعلا وقد يكون قولنا اما الفعل فيجب  
لم يفسر بما يملك على جهة وقد عجز الوجوب والتمسك بهما اذا سلم البين صحة  
ولم يظهر وجهها واما القول فيكون ما مفرها ومركبها اما المفر فاما اجمال بسبب تعدد وجه  
بمعنى الثاني بسبب اشتراك اللفظ في اول الامر كلفه او بسبب اختلافه في الثاني او بسبب اشتراك  
الغرض وهو فيما لا يراه منصرفا معناه عند غير معين عند الحاجة لعل اما في الاجابة ومثل  
وجاء وحل في الغرضين في احواله الا ان كان في الحكم مثالا ان قد جهل بقرعة واخذ في قرعة الرق

[illegible]

[illegible]

واقامة يوم حقيقة لانه عمل في اليوم الحقيقي واقامة في اليوم الحقيقي فهذا حقيقة  
التي ذكرها في هذا الباب في قوله في هذه الدار براد من الدار المشافرة بعد التشبي  
والجسد بعده ومن معنى حقيقي عليه يفرع مثلاً المضاجعة في قسم الزوجة وهكذا في النظا  
فوقه فلا نضوب بل لا نضوب ان حقيقة وان كان الضيق يقع على بعض اعضاءه  
كذلك لو لم يجمع شرا بل وكذا خرج به ورجله ونحو ذلك ولكن اذا قيل ان فيه عيبه  
الانسان في ان المراد هو جميع الفضول المتكسبة لا يستلزم ان يكون كذا وساعده او عصبه  
وكذلك اذا قيل ان في جسدك نهم منه تمام الجدة اما اذا قيل جرح بدنه وما وجب  
وضرب على جسد زيد لا يفهم تمامه بل على حصوله في الجدة وتلكه بحسب الاستفهام بانه  
في اي موضع من الجسد ولا يوجب جرحه على هذا انما اذا قيل في جرحكم في جرح تمام الوجه  
وكذلك اعلموا انهم لم يوجبوا قبله نعم الى المرافقة وكذلك لوقيل اسحق بروسكم ولذلك  
اختلف في قوله نعم واسحق بروسكم مع ذكر الباء للنبوة في بعض النسخ واختلف الناس في  
على القول في هذه الحقيقة لانها بحولها وبينها البنية في جرح ناصيته وعلى ان الباء اذا دخل  
في فعل السمع نفذ الفعل الى الالة فيستوعبها ووجه المحل في قوله واذا دخلت في الالة السمع  
نفذ الفعل الى محلها فيستوعبها ووجه الالة مثل مسحة راس اليهم بيدي وموجب ذلك في الابه  
سمع بعض الناس العبري في الالهة السمع والرب ووجه ما دون المراد هو مطلق العبري  
وهو يحصل في ضمن اي الالهة اثنان فلا اجل وذهب عنه منهم ان وجوبه مع الكل انهم  
يجمعون الباء للنبوة ويقولون ان الالهة اثنان والعبري حقيقة في الجمع وذهب عنهم الى  
القدر اثنان في جنبها كمال المعنيين والجمان والاشتراك خلافا لاصل فخر بن المنذر  
ولا فخرنا جماعة منهم انهما للنبوة من عباد الله اذا دخلت على اللازم كانت للنبوة واذا  
دخلت على المفسد كانت للنبوة لانها لغيرها ما انهم في مثل سحر يدعي المفسد بل هو  
النبوة واجبة لمنع وبان الباء في التندبل الاستعانة والالية وهو يفسر ذلك بخلاف  
ما نحن فيه والحق في جهة النبوة هو مذهب الكوفيين ونحو الاصمعي على جهة الباء الى الاله  
نظمهم ومنهم من هو منقول عن ابن عبد الغفار ربي وابن الهيثم وعدة صاحب الظاهر  
في معانيه وكذلك ابن هشام في المفسر فلا عيب بانكاره ربي وابن حنبل مع ان  
الشهادة على الالهات مقدم ومع جميع ذلك فصح في رتبة في جبرها ناطقة بذلك

في قوله جرحا وعصبه ونحوه قد فصلنا  
عن الاجمال بيانا امتناعهم من كون الباء

انها



الثاني اختلفوا في كون قوله لا صلح الا بغير صلح الا بغير صلح الكتاب لا صلح  
 لمن لا يثبت الصلح في الابل ولا صلح الا بغير صلح ما نفي في الفعل فلا صلح والاراد في صفة من صفا  
 صلح من جعل له لا صلح الا بالثبوت في كونه الفعل المنفي صلح الصلح والصلح والصلح والصلح  
 والصلح لا اجمال وان كان لا يثبت الا بغير صلح في معنى فوجعل والصلح عدم الاجمال كما اخذوا الاكثر من  
 جعل صلحهم بما عني به ونفي صلح ان الفعل المنفي في هذا التركيب ان كان في قول العبادان وقلنا  
 بانها حقيقة شرعية في الصحيح منها في نفي ذلك فيمكن جعل التركيب على حقيقة اللغوية  
 لعدم منافاة وجوب عاصيا كانه للصلح الذي يطلق عليها الصلح حقيقة على الوجه الذي يكون  
 اسما للام لا في الابل الصلح حقيقة عنها على هذا القول وفيه فاذا صلح العمل على المعنى الحقيقي  
 فحقها عليه في المانع ان يكون الاعم الامكان باعتبار وجود الامكان في الجملة وذلك في  
 اعتبار ذلك على هذا القول لما في العمل على نفي النيات فيعلم ان ذلك بسبب كونها وقد  
 مع تلك الاركان في مثل الطهر والفاضة شرط الوجوه اربعة فبني في الاجمال فلا اجمال في  
 لم يكن في قول العبادان وكان في نقل يكوننا حقيق في الصحيح بل يكون في الاعم فانه قلنا  
 بكون معنى عرف هذه التركيب بان هو المراد منها ما لها في النية كما في قولهم لا صلح الا  
 ما نفي طلائع الاما فاد جعل صلحهم ويعبر عن الفائدة بالصحة اذا كان في مثل العبادان  
 اذا الصحة هو من يثبت للامر هو سابقا لفائدة وان لم يثبت ذلك فالامر في ذلك  
 وهو ان يكون المراد في الفائدة او في الجمال والامر في ذلك فالامر في ذلك  
 ان في الفائدة والصحة ان في الحقيقة في الجمال فيعمل عليه فلا اجمال في قولهم  
 حقيقة في او اهل الكتاب يعرفانها حاجة الى الاتقان كونها حقيقة شرعية في الصحيح  
 بل يكون ارادة الشارع من الاركان في الحقيقة للصحة منها ثمان التمسك باقربية الجواز ليس  
 من باب اثبات اللغة بالترجيح بل من باب تعظيم احد الجوانب في كثرة التعارف ولذلك يقال  
 هو عدم اذا كان بلا منفعته والواجب في التعارف كثرة اقامة هذا الجواز وهو من  
 العرف لا صيرورتها حقيقة لثباتها في ما تقدم اجمع السابق في الاجمال لا اختلاف في العرف في نفي  
 الصحيح والكال دون ذلك فليس في الاجمال والجواز ان اريد اهل العرف فيقولون في المقام  
 بنقصهم بدعي صلح وهذا ونقصهم في ذلك فلا اجمال عندنا فيهم وكل محل في صلحهم  
 وادع ان بيان اهل العرف من دون بعض عدم استقرار اهل صلحهم على شيئا واحد في الاصل

في كل ما هو في تلك النسخة والقد سلم من قبل الذي وما بعد ذلك من النسخة والقد سلم من قبل الذي  
 الحبيب الذي لم يبق فيه من النسخة والقد سلم من قبل الذي وما بعد ذلك من النسخة والقد سلم من قبل الذي  
 لما لمجد الله في كل ما هو في تلك النسخة والقد سلم من قبل الذي وما بعد ذلك من النسخة والقد سلم من قبل الذي  
 منوع بل الظاهر في كل ما هو في تلك النسخة والقد سلم من قبل الذي وما بعد ذلك من النسخة والقد سلم من قبل الذي  
 ونظير في كل ما هو في تلك النسخة والقد سلم من قبل الذي وما بعد ذلك من النسخة والقد سلم من قبل الذي  
 كلها حقيق في كل ما هو في تلك النسخة والقد سلم من قبل الذي وما بعد ذلك من النسخة والقد سلم من قبل الذي  
 عليهم امثالكم والقر والخمر وبهيمة النعام وما ورواؤكم والطيبين في  
 ذلك وكل ذلك غلبه العواذ من الاحكام والاكثر على عدم الاما عليه احتجوا على ما استقر  
 كلام العرب في بيان مثل ذلك الماد هو الفعل المضارع من ذلك كالاكل والماكل والشرب من الشراب  
 واللبس من اللبس والرواح من الرواح وانت خبر بان المضارع في امثلة ذلك مختلفة اذ لا يفتي  
 قد يصف بكونه ما كمالا او يكون مفعولا او يكون مفعولا في ذلك وفي كل الشراب وفي كل الشراب  
 وفي كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب  
 كالسنة المشتملة على السنين والاما ما كان العظم والصوف والمصطفى من الالهة في كل الشراب  
 هو اللبس في كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب  
 من الالهة والبنات ونحوها والفرق بان المصطفى منها ذلك المعنى لا بالبادية في كل الشراب  
 منها من الالهة بالمرءة بالرجل وخلفه بالبنات في كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب  
 بواضع عن الالهة والبنات بعد ونقطة على ان ذلك في مقام بيان الحيات والحالات  
 من حيث النكاح في كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب  
 الماكولات في الاستعصام والاكوار وانما الصابون بالنسبة الى الشحم ما هو في كل الشراب وفي كل الشراب  
 عليكم تحريم النبيذ في كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب وفي كل الشراب  
 والظاهر ان كل ما هو في تلك النسخة والقد سلم من قبل الذي وما بعد ذلك من النسخة والقد سلم من قبل الذي  
 ان في كل ما هو في تلك النسخة والقد سلم من قبل الذي وما بعد ذلك من النسخة والقد سلم من قبل الذي  
 افرقة فيه ثابت ويمكن في كل ما هو في تلك النسخة والقد سلم من قبل الذي وما بعد ذلك من النسخة والقد سلم من قبل الذي  
 المبكر في كل ما هو في تلك النسخة والقد سلم من قبل الذي وما بعد ذلك من النسخة والقد سلم من قبل الذي  
 فضلا عن مثل ذلك الاحكام انما يفتي بامثالها في كل ما هو في تلك النسخة والقد سلم من قبل الذي وما بعد ذلك من النسخة والقد سلم من قبل الذي

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان  
العلم لا يكون له وجود مستقل

بما ان الاشارة الى الاصل والمبني كمالا بنسبة الضرورة وفيه من شئ باضمار العرف والاعمال  
على الحقيقة لا ان ظهورها هو المقصود من العرف بل ان ذلك هو الذي قد عرفت ما قد عرفت ذلك  
في الجواب ان ما لم يثبت في القرآن مرجع للعلم المعاني فكله على الوجه الذي قد عرفت من الضرورة ان العلم  
فقط هو الذي يرفع باضمار العرف على منوع مما هو في المبدأين فيظهر الجمل فيكون ما لا يدع المراد  
وهو ان يكون بينا بنفسه مثل قوله تعالى والله بكل شئ عليم فان اعادة الاشياء لاجل انفس الاشياء  
في العلم لا يشي في خارج وفي كل هذا المثال لما في العام ظاهر في العلم وليس في شئ من انفسها  
الخارج اليه بغير محال لكنه ليس في اللغة وقد عرفت في القرآن بان العلم والظاهر في العلم ما في شئ  
هنا وقد يكون مرجع لعدم الجمال كقولنا في العلم ان العلم ليس هو العلم بل العلم هو العلم  
وعنه ما في العلم الاول بالبيان لما ما عرفت واما لان في ما في شئ من انفسها فان اهل اللغة و  
صحة مبنيا والبيان ما في شئ من انفسها فان اهل اللغة و  
المراد من فعل المبدأين وهو المبدأين في الكلام بمعنى التكليم والسلم بمعنى التسليم واما الدليل على ذلك  
ان غاية المبدأين ولما مضى في المبدأين وهو الدليل وعضاؤه العلم في الدليل وفيما هو في المبدأين  
مبني على التقاطع على وهو كمال العلم في الجملة واما العلم على ان في ما في شئ من انفسها فان اهل اللغة و  
صحة فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها  
العلم كقولنا في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها  
والاشارة الى البيان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها  
الشئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها  
كالعلم في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها  
بالعلم في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها  
علموا كما في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها  
في علم ما في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها  
يصلح لكونه بياناً في العلم في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها  
العلم في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها  
امكان في علم ما في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها  
شئ في العلم في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها فان في شئ من انفسها



يفعلون فان ظاهره قد رتبهم على الفعل وانما وقع الاختلاف في شأنه فاقسم عليهم ومنه انهم لا يفعلون  
 انما قالوا لو فعلوا لكانوا منكم ولكنهم شذوا على انفسهم فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعل  
 الا انما عندكم لو فعلوا لكانوا منكم ولكنهم شذوا على انفسهم فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعل  
 بالقرائن المتعارضة وقوله وما كانوا يفعلون يعني جهة الشك في الامتنان وليس من عظم عن  
 البقرة فقد روي انهم لم يزلوا يفعلون ما كانوا يفعلون ولكن الجمع عليهم فعدوا فيهم  
 وانما هم من محمدين عليهم السلام ما في ابي بن عباس في قوله في قوله لا يفعلون فعدوا فيهم  
 ليعين في تعاونهم في نفس الامر وما في تفسير علي بن ابراهيم في الصلوة وهو غيرهما ومنه انهم  
 تقوم في الصلوة وانما الركعة والارقي والارقي في قوله لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعل  
 فاجلده واكمل واحد منهما مع نفسه ببيان انما صلبه من الاركان والمقام بالاشارة الى انهم لا يفعلون  
 وتخصيص الزمان بالمتخير بما يبان في الفاتحة في قوله لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعل  
 والشرع ايقن فاكثرت في ان تخصي عنها الايات المتقدمة في حكم ابي ارق والركن وغيرهما وكذا  
 ما لا خلاف في انهم لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون  
 والصانع قد يخصص المصطفى فيكون به الصانع الوحي فذلك واجبه المانع فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون  
 الا انهم في الجمل فانه لو كان له ان يخطب للمع في بالمرحى في غير بيان في الحال وهو في بعضهم فعدوا فيهم  
 المراد من قوله في قوله لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون  
 في انما قالوا الكلام وفروا للشعير حتى انه لا يجرى بين كون فعله او انما فعله او ما ساءوا واما  
 في قوله لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون  
 ما بهما شيان بل انما هو في قوله لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون  
 المقام وكان له وجاء في تفسيره فلا يتم بطلان الملازم في واما على عدم الجواز في قوله لا يفعلون فعدوا فيهم  
 اجتمع به المفضل ومنه ذكره ويحجب عنه واجتمع المفضل اما في الجمل فانه يبين انما فعله فانه واما على  
 جعله لا يخبر ببيان ما لا يظهر في تفسيره خطابه في حكمه بل في قوله لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون  
 فانه على المراد بل في قوله لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون  
 واما الجمل فانه يبين انما فعله فانه واما على عدم الجواز في قوله لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون  
 يتوقع سبيل الجمل في قوله لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون  
 ايضا في قوله لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون فعدوا فيهم وفيهم من لا يفعلون

[illegible]

مطالبان في كل منها الاخر مع عدم انشغال الخطيب قلنا فيجب ان لا ينشغل بالغير بحيث  
 يعمل في كل وقت بالعلم وهو انما يكون في عدم الاغتراف بغيره فيكون العلم في كل وقت  
 للخصيص لا لغيره فان قيل كيف يكون ذلك بالخطيب انما يكون في وقت الخطبة فيكون العلم في وقت الخطبة  
 وتنتهي في كل وقت ما يحسن في سماع العلم المخصص للبطل السوي فلا يدخل في ذلك في سماع العلم  
 ان كان ما هو خطيب الخطيب في كل وقت السماع من جهة المريد انما هو العلم في كل وقت في كل  
 او نظيره في كل وقت في كل وقت من جهة المريد انما هو العلم في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 وقت الخطبة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 او كتاب ما اذا لم يكن السماع من جهة المريد في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بذلك حتى يتبين عليه حكم الخطيب المخصص في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 الخطيب ليس يحتاج الى العمل به فاما اذا كان العلم من جهة المريد في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بالخطيب كما هو كذلك بالنسبة الى كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 لما فيه من غير العمل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 العمل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 عليها وهي في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 وليس بالخطيب في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 انما هو في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 على العمل بها في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 وعندها لا يعمد في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 ام لا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 به الاقام مع عدم سماعه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 وبما يكون بعد هذا من السماع والاعتناء بالخصوص واما اصالة المخصص في العلم  
 وذلك لا يوجب سماعه في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت